الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٧٢**

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إيلاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى، المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/62/259)

مشروع القرار (A/62/L.31)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أدعو سعادة السيد جان بيير لاكروا، رئيس وفد فرنسا، إلى إلقاء كلمته.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): معي اليوم الآنسة جويس بوكورو، التي ستدلي ببيان بصفتها ممثلة للأطفال.

قبل خمس سنوات، استحدثت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ملتئمة في دورة استثنائية للجمعية العامة، رؤيا ''عالم صالح للأطفال''، وتعهدت جماعيا بالتزامات لتحويل هذه الرؤيا إلى حقيقة بحلول عام ٢٠١٥.

ولذلك عرضت فرنسا خطوط عملها الأساسية بغية تحقيق ''عالم صالح للأطفال''، وهي تقوم على إعطاء الجميع الحق في التعلم، وخاصة البنات، والحق في الصحة، لا سيما في مواجهة التحديات الهائلة الناجمة عن أوبئة شاملة كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعهدت فرنسا أيضا بألا تألو جهدا لمكافحة أسوأ أشكال استغلال الأطفال والعنف ضدهم، كتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، أو العنف الجنسي ضد الأطفال أو المطبوعات الإباحية المتعلقة بالأطفال. وعملت أيضا على وضع حد لممارسة تشويه الإناث بالختان.

هذا الاجتماع يثبت الآن، أكثر من أي وقت مضى، التزامنا بمضاعفة الجهود لمساعدة الأطفال ولتسريع تنفيذ الإعلان الذي تم اعتماده قبل خمسة أعوام. ويسعدنا أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التقرير الذي أعده الأمين العام يشير إلى إحراز تقدم كبير في بعض المجالات، مثل التخفيض العام في معدل وفيات الرضع ونجاح الحملات الكبرى للتحصين. غير أن الوتيرة التي انخفض بها معدل وفيات الرضع حتى الآن بطيئة جدا بحيث لا تُمكّن من بلوغ الهدف المعني. وينطبق الأمر ذاته على الأهداف المتعلقة بالتحصين، ما عدا بعض الاستثناءات.

أما في ما يتعلق بحصول جميع الأطفال على التعليم، فقد أُحرز تقدم هام في توفير التعليم الابتدائي. غير أن أوجه التفاوت ما زالت قائمة في معدلات التحاق الفتيات والأطفال المحرومين بالمدارس.

كما تستنكر فرنسا استمرار أسوأ أشكال الاستغلال والإيذاء، على الرغم من جهود المجتمع الدولي لتعزيز الإطار المعياري وبرامج تقديم المساعدة التي وضِعت لفائدة أكثر فئات الأطفال ضعفا. واسمحوا لي أن أشير إلى ثلاثة مجالات نعتزم التركيز عليها.

أولا، في ما يتعلق بآفة الجنود الأطفال، أيدت فرنسا وضع مبادئ باريس، التي اعتُمدت في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتروم هذه الالتزامات إلى منع تجنيد واستخدام الأطفال من جانب القوات أو الجماعات المسلحة، والتمكُّن من تسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. وقد اعتمدت ٦٦ دولة المبادئ بالفعل، ونعتزم مواصلة اتخاذ المبادرات لتنفيذها بصورة كاملة. كما ستواصل فرنسا عملها في مجلس الأمن، لا سيما في الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، الذي تولت فرنسا رئاسته منذ إنشائه، والذي أحرز بعض النتائج الأولية المشجعة في ما يتعلق بتسريح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وأخيرا، ستُعزّز جهودنا بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة.

ثانيا، تدعم فرنسا الاستراتيجيات المعنية ببقاء الأطفال على قيد الحياة، لا سيما بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في سياق البرنامج المعني بالإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة. وبذلت فرنسا جهدا لحماية الأطفال من الأمراض الرئيسية التي يمكن اتقاؤها بالتحصين. ولذلك الغرض، عبأت فرنسا ما مجموعه ٤٥ مليون يورو للفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ دعما للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال والتحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين. ولدى فرنسا ترتيب تدفع بموجبه للمرفق المالي الدولي للتحصين، على مدى ٢٠ سنة، ربع مبلغ التمويل الأولي الذي يصل إلى ٤ بلايين يورو. ومن خلال رسوم التضامن المفروضة على تذاكر السفر الجوي وانطلاق المرفق الدولي لشراء الأدوية، تسهم فرنسا في شراء مستحضرات الأدوية الخاصة بالأطفال المضادة للأوبئة الرئيسية الثلاثة: أي الإيدز والسل والملاريا. وقد عبأ المرفق الدولي لشراء الأدوية بالفعل أكثر من ٩٠٠ مليون يورو. وفي الوقت ذاته، أصبحت فرنسا ثاني أكبر مانح للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وستخصص ٩٠٠ مليون يورو على امتداد السنوات الثلاث القادمة.

ثالثا، يكتسي توفير التعليم للجميع أهمية أساسية لتحقيق التماسك الاجتماعي والتضامن الدولي من أجل التنمية. ويواجه العديد من البلدان مصاعب جمة في صياغة وتنفيذ سياسات مستدامة في مجال التعليم. ويشكل توفير التعليم الابتدائي للجميع، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، أولوية في سياسة فرنسا المعنية بالتعاون. وتلتزم فرنسا، من خلال استراتيجيتها، بتحقيق هدف يتجاوز التعليم الابتدائي ليشمل التدريب المهني في مرحلة ما بعد التعليم الابتدائي.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، نسهم أيضا في تحقيق هدف ''توفير التعليم للجميع'' من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية، وصناديق البنك الدولي في ذلك القطاع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وندعم بصورة فعالة مبادرة المسار السريع لتسريع وتيرة تنفيذ هدف توفير التعليم للجميع في البلدان النامية كافة.

وبمناسبة هذه المناقشة التذكارية، طالب الأمين العام جميع الحكومات بالقيام بأكبر استجابة ممكنة وباستخدام جميع قدراتها في التصدي للتحدي الذي نواجهه. وستستجيب فرنسا لهذا النداء وستواصل تنفيذ التزاماتها.

وأود الآن أن أقدم لكم الآنسة جويس بوكورو.

الآنسة بوكورو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): إسمي جويس بوكورو، وأتكلم أيضا باسم صديقيّ مانويل غوزمان وكلارا دوسان، اللذين يحضران معي هنا. نحن جميعا طلاب في الثانوية الفرنسية بنيويورك، الممُثلة فيها أكثر من ٥٠ جنسية، وبالتالي فإننا نعيش التنوع الثقافي كل يوم.

وباعتبارنا أطفال العالم، الذين عاشوا في بلدان مختلفة، نود أن نوجه رسالة أمل وتفاؤل إلى أطفال العالم. لقد أُحرز تقدم كبير، لا سيما في مجالي التعليم والصحة. غير أنه ما زال هناك العديد من الحالات التي تستدعي اهتمامنا. ونريد أن تُوفّر للأطفال الموارد الضرورية كي يصبحوا البناة الشرعيين لإنسانيتهم، ومن ثم، مستقبلهم. وقد شهدنا مؤخرا انطلاقة عمل خيري، ''باتونغا''، يركز على تشجيع توفير التعليم للفتيات في أفريقيا. ولا بد من تعليم الفتيات إذا أُريد لهن أن يضطلعن بدور حيوي في مستقبل البشرية.

غير أن تحديات جديدة بدأت تنشا، بما في ذلك الاحترار العالمي. وتؤثر مثل هذه المشاكل في كل واحد منا، لكنها تؤثر في الأطفال في المقام الأول. فعلى سبيل المثال، يمكن لانعدام المياه والجفاف أن يؤديا إلى المجاعة وغيرها من المشاكل الأخرى. وكما كتب أنطوان دو سانت إكسوبيري، ''إننا لا نرث الأرض من أجدادنا، بل نستعيرها من أبنائنا''.

ومن دواعي الشرف لي حقا أن أدلى بكلمة أمام الجمعية في هذا الحدث الخاص. ولا تنسوا أبدا أنه يجب الاستماع لأصوات الأطفال من أجل بناء عالم صالح للأطفال. وشكرا لكم على استماعكم لأصواتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيتر مورير، رئيس وفد سويسرا.

السيد مورير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، تود سويسرا أن تشكر رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على تنظيم هذا الحدث. ونتقدم بشكر خاص إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة على ما وفرته من وثائق ممتازة تمكننا من تقييم التقدم المحرز والثغرات التي ما زال يتعين سدّها في هذا المجال.

وبما أنني ملزم بعدم تجاوز خمس دقائق في الإدلاء ببياني، أود أن أسلط الضوء على خمسة جوانب لهذا الموضوع توليها سويسرا أهمية خاصة. وأسترعي انتباه الأعضاء إلى النص الكامل لبياني، الذي تم توزيعه في القاعة.

أولا، لا يمكن على الإطلاق تبرير استغلال الأطفال، الفتيان والفتيات على حد سواء، ولا أعمال العنف المرتكبة ضدهم، ويجب إدانتها على الدوام وفي جميع الحالات. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة على وجه الاستعجال لتحديد حجم المشكلة وإيجاد أسبابها ومكافحتها ومنعها. وبالتالي، عززت سويسرا قوانينها وتدابيرها الداخلية لتوفير حماية أنجع للأطفال. فحيازة مواد إباحية تتعلق بالأطفال يجرمها القانون الآن، وتم البدء عام ٢٠٠٣ بخدمة للتنسيق الوطني لمكافحة جرائم الإنترنت، إلى جانب خدمة أخرى مسؤولة عن مكافحة الاتجار ببني البشر والاتجار بالمهاجرين. وعلاوة على

ذلك، أُطلقت مجموعة متنوعة من الحملات في سويسرا لتعزيز الوعي بمشاكل السياحة الجنسية، والإيذاء والعنف الجنسيين ضد الأطفال. وأخيرا، تم البدء بأنشطة ستُتوج بالشروع عام ٢٠٠٩ في العمل ببرنامج وطني لحماية الأطفال.

ثانيا، يقترن الحديث عن الحقوق أيضا بمراعاة الحقوق المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية. ويظل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأمراض المنقولة جنسيا، وحالات الحمل المبكر وغير المرغوب فيه مسائل مثيرة للقلق في أوساط المراهقين والشباب. ولن يتم إحراز التقدم في ذلك الصدد إلا إذا كفلنا حصول جميع المراهقين والشباب من الفتيات والفتيان، بصورة متساوية ودون قيود، على المعلومات والخدمات ووسائل حماية صحتهم الجنسية والإنجابية. وتركز سويسرا جهودها على تحقيق هذا الهدف على الصعيد الداخلي وفي نطاق التعاون الدولي على حد سواء، وهي تدعو إلى بذل مزيد من الجهود في ذلك الإطار.

ثالثا، تدرك سويسرا أهمية أن تُناقَشَ مع الأطفال جميع المسائل التي تعنيهم وأهمية احترام آرائهم وفقا للمادة ١٢ من الاتفاقية. وإن الاتحاد السويسري لبرلمانات الشباب وعدد من برلمانات الأطفال إنما أُنشئت من هذا المنطلق. والأطفال، عند مشاركتهم يمكن أن يصبحوا بنّائين فاعلين في المجتمع، يبنون الجسور بين الأوساط والثقافات المختلفة، بما يُسهم في الحيلولة دون وقوع العنف والتمييز. وتواصل سويسرا بذل قصارى جهودها لتضمن إمكان إشراك الأطفال الأجانب والمهاجرين من الأطفال في جميع مجالات المجتمع، بدمجهم في نظام التعليم وفي الحياة المهنية، فضلا عن إعطائهم فرصا متكافئة موجهة بصورة محددة نحو تحسين مهاراتهم اللغوية وتزويدهم بتعليم وافٍ.

رابعا، تراعي سويسرا بصورة أكثر فعّالية ما للأطفال من حقوق واحتياجات في أنشطتها على صعيد التعاون الدولي، بما في ذلك شر الأنشطة المتعلقة بالحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين والأمن البشري. وفي الأمم المتحدة، سنستمر في جهودنا الرامية إلى منع جميع أشكال العنف والاستغلال الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك نشر المواد الإباحية على شبكة الإنترنت والبغاء.

خامسا، ستواصل سويسرا أنشطتها لكفالة توجيه مزيد من الاهتمام إلى حقوق الأطفال واحتياجاتهم في حالات الطوارئ، ولضمان احترام مبدأ عدم إشراك الأطفال في الصراع المسلح سواء في القوات الحكومية أو القوات غير التابعة للدولة. ويُعد البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة أداة أساسية في ذلك السياق، ونناشد جميع الدول التي لم تصدّق على الاتفاقية بعد أن تقوم بذلك بدون تأخير وبدون تسجيل أية تحفظات لا تتسق مع هدف تلك الاتفاقية وغايتها.

وتحرص سويسرا كل الحرص على الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى جعل اتفاقية حقوق الطفل حقيقة تلمسها كل طفلة ويلمسها كل طفل.

وفي هذا المقام، نود أن نُحيي بصورة خاصة جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي لا تنضب في الدفاع عن حقوق الأطفال، فضلا عن جهود العديد من الأطراف لكفالة حماية كافية ودائمة للأطفال.

في الختام تود سويسرا أن تؤكد مجددا اعتقادها بأن من المهم جدا تنسيق الإجراءات على جميع الصُعُد من أجل إيجاد حلول فعّالة ومستدامة للتحديات العديدة التي لا يزال يتعين التغلّب عليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد غويكو جيليبتش، رئيس وفد الجبل الأسود.

السيد جيليبتش (الجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أشارك في الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال. وأود أن أُبرز مشاركة الأطفال والشباب من جميع أنحاء العالم. وتدل مشاركتهم على أنهم مواطنون ومشاركون فاعلون في بناء مجتمعاتنا.

الجبل الأسود يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به، باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، سعادة السيدة إيداليا مونيز، ممثلة البرتغال. وأود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية لأشير إلى مسائل يوليها الجبل الأسود أهمية خاصة.

إن الوثيقة الختامية المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' (القرار د إ-٢/٢٧، المرفق) حددت التحديات وقدمت توصيات بشأن الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم فيما يتعلق بحماية الأطفال، بالتركيز على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل. والوثيقة مكملة لإعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأهداف الإنمائية للألفية. ويتضمن تقرير الأمين العام (A/62/259) استعراضا للتقدم المُحرز في تنفيذ الوثيقة ''عالم صالح للأطفال'' على صعيد عالمي، كما يُقرّ بحدوث تحسن ملحوظ منذ عام ٢٠٠٢. غير أن التقرير يُبرز أيضا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

إن الجبل الأسود ينتمي إلى أسرة البلدان الصغيرة في العالم، وولادة كل طفل هامة جدا للتنمية المستدامة في البلد. لقد أدركنا أهمية الاستثمار في الأطفال، وتحتل حقوقهم مركزا متقدما في قائمة أولوياتنا. فمنذ نيل الجبل الأسود الاستقلال، انضم إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، وشرع في عملية تعزيز البيئة المؤسسية لتنفيذها. وتستهدي عمليات الإصلاح بمجملها بالمبادئ الأربعة للاتفاقية: المصالح العليا للطفل؛ وعدم التمييز؛ والبقاء والنمو؛ والمشاركة.

وفي عام ٢٠٠٣، أنشأت حكومة الجبل الأسود لجنة لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها، برئاسة نائب رئيس الحكومة، تتألف من ممثلي الوزارات المعنية ومكتب أمين المظالم. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدنا خطة عمل وطنية بشأن الأطفال. وتتضمن الخطة عمليات الإصلاح في الجبل الأسود وينظر إليها كإطار للاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي اضطلع بها الجبل الأسود وفقا لوثيقة ''عالم صالح للأطفال''. لقد أدركنا أهمية التعاون الوثيق بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة في سبيل حماية حقوق الإنسان للأطفال وتعزيزها على نحو فعّال وشامل. وقد مكّنت الآليات التي وُضعت من تنفيذ الخطة تنفيذا فعّالاً.

وتم اعتماد سلسلة من القوانين والاستراتيجيات وخطط العمل، بما في ذلك قانون بشأن الأطفال والحماية الاجتماعية، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقانون التعليم الشامل للأطفال المعاقين، وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال والاستراتيجية الوطنية لحلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا. وسيكون لجميع هذه الأمور أثر إيجابي على حياة الأطفال.

ويدرك الجبل الأسود أن أفضل الاستثمارات التي يمكن أن نوظفها في الأطفال هو أن نكفل لهم خيارات تعليم جيد، وقد بدأنا في تنفيذ طائفة من الأنشطة المتعلقة بإصلاح النظام التعليمي. وتم ترشيد شبكات المدارس، ويجري تنفيذ عدد كبير جدا من الأنشطة لتهيئة مدارس صالحة للأطفال، في إطار برنامج يشجع أساليب العمل الجديدة ومشاركة الأطفال النشطة. ويتم تشجيع الشراكات بين الوالدين والمدرسة والمجتمع المحلي، كما تم تعزيز مبادرة خاصة تتعلق

بالتعليم. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ أنشطة تهدف إلى زيادة انضمام الأطفال من الأُسر الضعيفة اجتماعيا، بما في ذلك أطفال اللاجئين والمشردين داخليا والأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة.

ووفقا لاستراتيجية تنمية الرعاية الصحية في الجبل الأسود، بدأ قطاع الرعاية الصحية مؤخرا بتنفيذ برامج تركز على الوقاية من الأمراض، وتعزيز الصحة، وعلى تنفيذ أنشطة مصممة لتحسين الوضع الصحي للجماعات الضعيفة من السكان، بتركيز خاص على الأطفال. كما يعطي القطاع أولوية عليا لحماية الأطفال والشباب من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتعمل شبكة من مؤسسات الدولة على منع الاتجار بالأطفال وغيره من أشكال العنف ضد الأطفال واستغلالهم بتعزيز النظام المعمول به ووضع آليات جديدة لحماية الطفل. ويمكن تعزيز الأشكال القائمة لحماية الأطفال الضحايا عن طريق تحسين آليات التحديد والمرجعية والحماية، وكذلك عن طريق تحسين حماية الأطفال الضحايا والتقليل من مواطن ضعفهم.

وأحرز الجبل الأسود تقدما ملموسا في حماية حقوق الأطفال وتعزيزها، غير أن هناك تحديات ماثلة. فنحن ننفذ عددا كبيرا من الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات الإدارية لتنفيذ الإصلاح ولوضع إطار مؤسسي ملائم. والعمل جارٍ في عملية زيادة اتساق التشريعات مع الصكوك الدولية ذات الصلة في مجال حماية حقوق الأطفال.

ونشدد على أننا جميعا علينا أن نستمر في التركيز على ضرورة كفالة أن تُسفر متابعة نتائج الدورة الاستثنائية عن فوائد حقيقية للأطفال. ونحن ملتزمون بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها وبتهيئة عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دينيس دانغ ريواكا، رئيس وفد غابون.

السيد دانغ ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أتلو بياناً باسم السيدة أنجيليك نغوما، وزيرة شؤون الأسرة وحماية الطفل والنهوض بالمرأة في جمهورية غابون، التي لم تستطع أن تكون معنا اليوم، أود، باسم حكومة غابون، وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن سخطنا الشديد حيال الفظاعة في الجزائر قبل يومين، نتيجة الهجمات الانتحارية الدموية على المحكمة العليا ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأود أن أعرب عن تعاطفنا مع حكومة الجزائر وشعبها، وعن دعمنا لهما في هذه اللحظة البالغة الصعوبة.

أتلو الآن البيان باسم الوزيرة.

”إن هذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى، الذي ينعقد بعد خمس سنوات على اعتماد الإعلان وخطة العمل في عام ٢٠٠٢، الواردين في الوثيقة المعنونة ’عالم صالح للأطفال‘، يمنحني فرصة لكي أبلغ الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها حكومة غابون لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

”لقد اتخذت حكومة بلدي عدة خطوات لحماية الأطفال من الأذى لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية. وأهم تلك الخطوات ما يلي.

”استحدثت الحكومة برامج لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٦ وحده مكّنتنا تلك البرامج من إنقاذ

٢٠٤ أطفال وُلدو لآباء وأمهات مصابين بفيروس الإيدز.

”وتقدم الحكومة أيضا الرعاية للأطفال المتضررين بالفيروس/الإيدز، وخاصة من خلال إنشاء مركز وطني للتغذية يعتني بالأطفال المنحدرين من القطاعات الأكثر عوزاً بين السكان المتضررين من الوباء، ومن خلال توفير المواد المدرسية لأولئك الأطفال، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف.

”بالإضافة إلى ذلك، تنظِّم الحكومة حملات سنوية للتلقيح ضد شلل الأطفال، على مستوى وطني، للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات.

”إن تعليم الأطفال إحدى أولويات حكومة غابون. فهي تخصص له سنويا أكثر من ١٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية. والدراسة معفاة من الرسوم، وإلزامية حتى الـ ١٦ من العمر.

”لقد ألحقت الحكومة أكثر من ١ ٨٠٠ طفل وأم وحيدة، ممن يعانون ضائقة اقتصادية، ببرنامج مراكزها للرعاية النهارية. وذلك البرنامج يعفي الأمهات الوحيدات من مسؤولياتهن عن رعاية أطفالهن لكي يحصلن على تدريب يمكِّنهن من المشاركة في أنشطة مدرَّة للدخل.

”وحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والعنف شاغل آخر من شواغل بلدي، الذي يقوم بتعزيز تشريعه الوطني في هذا المجال، فيما هو يؤكد مكافحة تجنيد الأطفال، والاتجار بهم، واستغلالهم جنسيا. وينص ذلك التشريع أيضا على عملية إعادة الاندماج الأسري للأطفال الذين وقعوا ضحية الاتجار.

”وقَّعت غابون على كل التزام دولي يتعلق بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها، بما في ذلك التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. وبهدف تحسين تنفيذ تلك الصكوك على المستوى الوطني، أنشأت الحكومة عام ٢٠٠٦ مرصداً وطنيا لحقوق الأطفال.

”كل تلك التعهُّدات تطلَّبت من الحكومة جهوداً مالية كبرى. ولكن على الرغم من جهودنا، فإننا لا نزال متأخرين على صعيد التنفيذ الفعال للتوصيات التي اعتمدها، عام ٢٠٠٢، رؤساء الدول والحكومات في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، المكرَّسة للأطفال. لذا، فقد طالبنا بدعم التعاون الدولي الهادف إلى تعبئة المزيد من الموارد لتحسين الظروف المعيشية لأطفالنا.

”وفي المحفل الأفريقي الثاني حول مستقبل الأطفال، الذي عُقد مؤخرا، أقرَّت تلك البلدان، التي لا يزال أطفالها يواجهون العديد من التحديات، بما فيها الفقر المدقع، إطلاق مناشدة قدَّمها ببلاغة وزير شؤون المرأة والطفل في غانا، تدعو إلى جهود متسارعة لتنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة المعنونة ”أفريقيا صالحة للأطفال“. وتلك المناشدة دليل على الإرادة السياسية لدى الحكومات الأفريقية بالمساهمة في رفاه أطفال القارة. ويحدونا الأمل الصادق بأن يدعم المجتمع الدولي تلك المناشدة، مما يسهم إسهاماً كبيرا في ازدهار أطفالنا“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد زكاري موبوري – مويتا، رئيس وفد كينيا.

السيد موبوري – مويتا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): باسم أطفال كينيا وحكومتها، أود أن أعرب عن امتناننا الصادق للرئيس على عقد هذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى، المكرَّس لاستعراض التقدم المحرز، والتحديات المتبقية منذ عقد الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، واعتماد الجمعية العامة، في أيار/مايو ٢٠٠٢، الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال''.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي ألقته السيدة أليما مهاما، وزيرة شؤون المرأة والطفل في غانا، باسم الاتحاد الأفريقي.

لقد تمخضت الدورة الاستثنائية عن أهداف طموحة وقابلة للتحقيق مع ذلك، ترمي إلى تحسين حياة الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم. لذا، فإن هذه الجلسة تذكِّرنا بالتعهُّد الذي قطعناه عام ٢٠٠٢ بأن ننفِّذ نتائج تلك الدورة. وسأحاول الآن أن أوجز الإجراءات المحددة التي اتخذتها كينيا لتعزيز وضع الطفل.

فيما يحتفل بلدي بالذكرى السنوية الرابعة والأربعين لاستقلالنا، بات من المعلوم أن مستقبل كينيا يكمن في رفاه أطفالنا وشبابنا، الذين يشكلون نحو ٦٥ في المائة من السكان. لذا، ركَّزنا على تلك الفئة باعتبارها جوهر أولوية قرارات سياساتنا. وكما هي الحال في العديد من البلدان النامية، يواجه أطفالنا وشبابنا تحديات الفقر والجوع والتمييز والإهمال والمرض والأمية وسوء المعاملة والحرمان من مستويات معيشية مقبولة.

ويسرُّني جداً أن أبلغ الجمعية أن كينيا تعيد تأكيد التزامها بالوفاء بالواجبات المنصوص عليها في إعلان وخطة عمل ''عالم صالح للأطفال''. وأنها امتثلت أيضا لواجب الإبلاغ في إطار اتفاقية حقوق الطفل، وقد قدّمت التقرير الثاني للدولة الطرف عن تنفيذ تلك الاتفاقية. وفي عام ٢٠٠٦ قدمنا التقرير التمهيدي للدولة الطرف عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل الأفريقي ورفاهه. ووفرت لنا عملية تجميع هذين التقريرين الفرصة لتقييم العمل الذي أنجزناه لتمكين الأطفال من استيفاء حقوقهم في البقاء والنماء والحماية والمشاركة.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية أولينا اهتماما خاصة لروح ''عالم صالح للأطفال'' وأجرينا إصلاحات مختلفة للتشريعات والسياسات بغية ضمان أن يتمتع أطفالنا بكامل نطاق الحقوق في ما يتعلق بالمجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددتها الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، حدثت زيادة كبيرة في مخصصات الميزانية لقطاع الخدمات الاجتماعية. فالمخصصات في الميزانية الوطنية لوزارة الصحة، مثلا، تضاعفت خلال الأعوام الخمسة الماضية. واتسمت تلك الفترة بالتزام أكثر صرامة من جانب الحكومة بتصدر البرامج الوطنية للتطعيم ضد أمراض مثل شلل الأطفال، وتوفير الرعاية الطبية المجانية للحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر، والعلاج المجاني للملاريا والسل والتوفير المجاني للعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة في المستشفيات العامة. وإضافة إلى ذلك، هناك حملة على نطاق الدولة للنهوض باستخدام الناموسيات المعالجة بالمبيد الحشري. والمساعدة الدولية في قطاع الصحة – وخاصة المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان ومبادرة كلينتون لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – مساعدة جديرة بتقدير كبير.

وتشكل مبادرة ''مليزي بورا'' (*Malezi Bora*)، التي تعني التنشئة السليمة، مبادرة بالغة الأهمية يقوم بتنفيذها أصحاب المصلحة الساعون إلى تعزيز صحة الأمهات والأطفال في جميع المرافق الصحية وشن حملات توعية وحشد المجتمعات في ما يتعلق بالتغذية.

وظل توفير التعليم الابتدائي الشامل والإلزامي والمجاني الإنجاز الإساسي الأكثر طموحا بالنسبة لكينيا في الأعوام الخمسة الماضية. وبذلت الحكومة جهودا لتدريب مدرسين إضافيين، ولبناء مرافق جديدة ولتوسيع المرافق القائمة ولتوفير اعتمادات للمواد الأساسية مثل الكتب ومواد الكتابة للمدارس، وللتخفيف بذلك من العبء المالي للعديد من الأسر الفقرة التي لا يمكنها بخلاف ذلك تحمل تكلفة إرسال أبنائها إلى المدارس. وفي ذلك الصدد، نشكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما على الدعم الذي قدمته. وبغية ضمان الانتقال من المدرسة الابتدائية إلى الثانوية، تعهدت الحكومة بإلغاء رسوم الدراسة في جميع المدارس العامة ابتداء من العام المقبل.

وزادت حكومتي الاعتماد المخصص للتعليم في الميزانية، من ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١,٦ بليون دولار هذا العام. وبالرغم من زيادة الموارد لقطاعي التعليم والصحة على السواء، فإن تلك الموارد ما زالت بعيدة عن أن تكون كافية. وتقوم حاجة عاجلة إلى الشراكة في ذلك الصدد.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، بدأت الحكومة، بالتعاون مع اليونيسيف، حملة ضد العنف. وترمي الحملة إلى التوعية بحقوق الطفل.

واعترافا بأن مشاركة الطفل تشكل إحدى ركائز اتفاقية حقوق الطفل، قمنا بوضع وتنفيذ مبادئ توجيهية لمشاركة الأطفال.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام كينيا بإعلان وخطة عمل ''عالم صالح للأطفال''، وبالقول إنني أؤمن بأن الأطفال يستحقون مستقبلا أفضل. وعلينا جميعا واجب ضمان أن يعيش الأطفال في سلام وسعادة وفي بيئة مفضية إلى النمو والنماء. وبينما نغادر نيويورك، يحدوني الأمل أن نتمكن من إطلاق التزام متجدد بجعل العالم مكانا صالحا للأطفال فعلا. فلنؤكد مجددا مرة أخرى معا التزامنا بضمان البقاء والحماية والنماء والمشاركة لجميع الأطفال. ولنعتنق أيضا بيان الأطفال لعام ٢٠٠٢، بأن العالم الصالح للأطفال هو عالم صالح للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميلوس بريكا، رئيس وفد البوسنة والهرسك.

السيد بريكا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): قبل خمسة أعوام ونصف اعتمدت الدول الأعضاء، ممثلة على أعلى مستوى، الوثيقة المعنونة ''عالم صالح للأطفال''. واتفقت حوالي ١٨٠ دولة على أنه ينبغي، في جميع الأعمال المتصلة بالأطفال، أن تشكل خدمة المصالح العليا للأطفال اعتبارا أوليا. وتم تحديد مجموعة كاملة من الأهداف والمواعيد النهائية في أهم المجالات ذات الصلة بحياة الأطفال. والآن، نجتمع هنا مرة أخرى لنتأمل في ما وصلنا إليه ولنتأكد مما إذا كان العالم يسير بثبات على الطريق الصحيح نحو بلوغ الأهداف العادلة في المهام التي حددناها في أيار/مايو ٢٠٠٢ في هذه القاعة ذاتها.

وغني عن البيان أن جميع الأهداف الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدت خلال الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تتماشى بشكل كامل مع الأهداف الإنمائية للألفية. والتقييم الذي نجريه اليوم سيشير إلى ما إذا كان العالم يمضي في الطريق الصحيح، وما إذا يمكننا أن نحسّن الحالة بسرعة أكبر، وما إذا كنا فعلا قد استخدمنا جميع الأدوات المتوفرة وما إذا كنا قد بذلنا كل الجهود الممكنة، لا لإنقاذ حياة الأطفال فحسب، بل أيضا لجعل حياتهم أكثر صحة وأكثر ازدهارا.

وكما هو معلوم جيدا، فإن بلدي عانى من حرب بشعة دامية أسفرت عن وقوع عدد كبير من الخسائر وأكثر من مليون من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وانحدر الاقتصاد إلى خمس مستواه لفترة ما قبل الحرب، وحصل دمار هائل للبنية التحتية والإسكان، وكان الأطفال الفئة الضعيفة التي عانت أشد معاناة. وتدهورت بشكل كبير نوعية الرعاية الصحية والتعليم وجميع الخدمات الاجتماعية مقارنة بمستويات ما قبل الحرب.

وبمساعدة المجتمع الدولي، بدأت الحالة تتحسن بشكل كبير بعد الحرب. وفي عام ٢٠٠٥، تضاعف حجم اقتصادنا ثلاث مرات وتحسنت نوعية الحياة. ومع متوسط لمعدل النمو يبلغ من ٥ إلى ٦ في المائة، فإن جميع جوانب الحياة في البوسنة والهرسك ما زالت تتحسن. ونحن الآن نسير في الطريق الصحيح نحو بلوغ معظم المؤشرات المستهدفة بالأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الهدف المتمثل في ”عالم صالح للأطفال“.

ولكن بالرغم من جميع الجهود والتحسينات، فإن الأطفال ما زالوا يعانون من عواقب الحرب. وأصبح العديد من الأطفال معوقين أو مصابين بندوب نفسيه من جراء ذلك الوقت المروع. وما زال هناك العديد من حقول الألغام في البلد، التي تمثل تهديدا هائلا لحياة الأطفال. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين قدموا المساعدة في مجال العمل المتعلق بالألغام. كما أناشدهم مواصلة دعمهم ريثما يتم تطهير جميع حقول الألغام في بلدي.

وأنشئ مجلس الأطفال في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٢. وتعمل تلك الهيئة في إطار وزارة الدولة لحقوق الإنسان واللاجئين من أجل رصد وتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأطفال للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠، وتمت صياغة الخطة وفقا لخطة عمل ”عالم صالح للأطفال“. وأقام مجلس الأطفال تعاونا قيما مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وهو يقوم برصد جميع الأنشطة المتصلة بالأطفال، من مستوى البلديات إلى مستوى الدولة.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق تقديرنا للدعم والمساعدة اللذين تقدمهما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تعزيز حقوق الطفل في بلدي. إن الشراكة مع اليونيسيف ومبادئها التوجيهية ودعمها تعتبر إسهاما هائلا في الوفاء بالأهداف المحددة في ”عالم صالح للأطفال“. وقد أسهم التعاون مع اليونيسيف والمنظمات الوطنية والدولية الأخرى في العديد من المبادرات وخطط العمل، بما في ذلك الورقة الإستراتيجية لتخفيض حدة الفقر التي اعتمدها مجلس وزرائنا.

وإضافة إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، أصبحت البوسنة والهرسك أحد البلدان الأولى التي وقعت على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وأود أن أعرب عن تأييدنا الكامل لفكرة إنشاء إدارة لحقوق الطفل في إطار مكتب النائب العام، التي اقترحتها المؤسسة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان للأطفال. وتلك الخطوة من شأنها أن تعزز بشكل إضافي قدرة البلد على تنفيذ جميع صكوك

حقوق الإنسان التي تتناول حقوق الأطفال على الصعيد الوطني.

إن استراتيجيتنا الإنمائية المتوسطة الأجل، التي وضعت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقدم توصيات عملية المنحى في عدد من المجالات ذات الصلة بتحسين البيئة من أجل الأطفال، بما في ذلك في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. وقد صيغت الاستراتيجية بما يتفق بصورة تامة مع الأهداف الإنمائية للألفية، والغايات المحددة في ''عالم صالح للأطفال''.

في أيار/مايو ٢٠٠٤ نظمت حكومتا جمهورية ألمانيا الاتحادية والبوسنة والهرسك بنجاح المؤتمر الحكومي الدولي الثاني الخاص بجعل أوروبا وآسيا الوسطى صالحتين للأطفال، الذي عُقد في سراييفو. وكان الهدف العام لهذا المؤتمر تجديد تأكيد الالتزام الإقليمي بحقوق الطفل، لتعزيز الوعي بأهمية الوثيقة الختامية ''عالم صالح للأطفال'' (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق). وأتاح المؤتمر أيضا فرصة مناسبة لتقييم المنجزات التي تحققت بعد المؤتمر الحكومي الدولي الأول الخاص بالطفل في أوروبا وآسيا الوسطى؛ الذي عقد في برلين، في أيار/مايو ٢٠٠١. واعتمدنا بتوافق الآراء التزام سراييفو، كمتابعة لالتزام برلين السابق. وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون من ٤٥ بلدا.

لقد ثبت أن المفاوضات الإقليمية إسهام قيم في الحوار الدولي، خاصة بسبب ما تتيحه من فرصة لتشاطر أفضل الممارسات، مما ييسر إجراء تحسينات في البرامج والخطط الوطنية.

في أوائل عام ٢٠٠٦، أنشئت لجنة تنسيق مسائل الشباب على صعيد الدولة، وقد ضمت عددا من ممثلي الشباب في قطاع المنظمات غير الحكومية. وبصورة عامة، تم تعزيز مشاركة أطفال البوسنة والهرسك في عمليات صنع القرار في السنوات الخمس الماضية.

ينتج العالم اليوم سلعا وخدمات أكثر منه في أي وقت مضى. ولا يسعنا ألا أن نلاحظ بأسى وقلق شديد الظروف التي لا يزال كثير من الأطفال يعيشون في كنفها، في جميع أنحاء العالم. والحقيقة المرعبة هي أن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر ماتوا في اليومين الأولين لانعقاد مؤتمرنا في نيويورك، بسبب سوء التغذية أو أمراض تسهل الوقاية منها اليوم، وهذا ينبغي أن يكون سببا كافيا لنا جميعا لمضاعفة جهودنا لاتخاذ تدابير ملحة لازمة. وكما بين المدير التنفيذي لليونيسيف قبل يومين، وأصاب، ليست القضية قضية إمكان؛ بل هي قضية إرادة.

ونحن، بوفائنا بالتزام تهيئة عالم صالح للأطفال، نحقق هدف تهيئة مستقبل صالح للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الآنسة ماريا روبيالس دي شامورو، رئيسة وفد نيكاراغوا.

الآنسة روبيالس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أود في مستهل كلمتي أن أعبر لشعب الجزائر الشقيق ولحكومتها عن تعازي نيكاراغوا حكومة وشعبا، وعن إدانتنا لاعتداء أمس الهمجي، المنطوي على أعمال ذميمة ارتكبت بحق الأمم المتحدة وقُتل فيها مدنيون أبرياء.

في عام ٢٠٠٢، اجتمع ١٩٠ بلدا في دورة استثنائية للجمعية العامة للبحث في مسألة الطفل؛ وكانت حصيلتها أننا اعتمدنا إعلانا وخطة عمل تضمنتهما وثيقة معنونة ''عالم صالح للأطفال'' (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، واليوم، بعد خمس سنوات، نرى بارتياح ما أحرز من تقدم بالنظر إلى بعض الأهداف التي حددناها لأنفسنا. غير أنه يؤسفنا أن نلاحظ أنه لا يزال أمامنا الكثير مما يتعين فعله.

ما برح الفقر أهم تحد ليصير العالم صالحا للأطفال. ولا يزال أكثر من ١٤٣ مليون طفل دون الخامسة من العمر في العالم النامي يعانون سوء التغذية؛ ويعاني ثلثهم تقريبا من تخلف النمو. إن هذه الحالة تؤدي إلى مشاكل صحية وصعوبات في التعليم. ولذلك حددت حكومة الوفاق الوطني والوحدة في نيكاراغوا القضاء على الفقر كهدف رئيسي لها، وركزت على المنظور الجنساني.

ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الحكومة أولا، علاوة على قيامها برسم الخطط والسياسات، أن تلتزم جديا بالاستثمار في القطاعات الاجتماعية. إن السياسات الليبرالية الجديدة لا تسعى إلى إيلاء الاستثمار في القطاعات المذكورة أية أهمية، لأنها ترى أن ذلك يتضارب مع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة. إلا أننا وقعنا مؤخرا اتفاقا مع صندوق النقد الدولي يقر بأن برنامجنا الاقتصادي

> ”يتيح فرصا عامة لتوطيد المكتسبات التي تحققت، مع المضي قدما بزخم أشد للحد من الفقر وزيادة الاستثمار في قطاعات أساسية، كالطاقة والمياه والتعليم والصحة“.

لا يجوز لنا الكلام عن رفاه الطفل من دون أن نضمن انتفاعه بالرعاية الصحية في أفقر القطاعات وأكثرها ضعفا، أو انتفاع جميع البنات والبنين مجانا، من دون تمييز أيا ما كان، بالتعليم الابتدائي.

لقد أعددنا برنامجا لعمل المواطنين في عام ٢٠٠٨، بجدول أعمال يمكننا من الانتقال من كوننا بلدا شديد التعرض، خضع لسياسات ليبرالية جديدة على مدى الأعوام الـ ١٦ الماضية، إلى بلد يتمتع بحياة فيها كرامة، يمكن فيه تلبية احتياجات شعبنا.

لكن هذه الزيادة في الاستثمار الاجتماعي يجب أن تكون مسؤولية يشارك فيها المجتمع الدولي بأسره، وشكلا من أشكال التعويض عن أوجه عدم التكافؤ في العلاقات التجارية الدولية. وإن بلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المتفق عليه في مونتيري، من شأنه أن يتيح للبلدان المتقدمة النمو فرصة الإسهام في رفاه أطفال العالم ولبعث الأمل في نفوس مئات ملايين الأطفال في بلداننا النامية.

وعلى الصعيد الوطني، بذلت حكومة نيكاراغوا قصارى جهدها لضمان تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ونحن نواصل المضي قدما في إعداد إطار قانوني مناسب للطفل، وقد اعتمدنا مؤخرا قانونا خاصا بمسؤولية الأب والأم، كما اعتمدنا إصلاحات لتعديل قانون التبني.

إننا نؤكد أن دولة نيكاراغوا تمتلك مؤسسات في مجال حماية الطفل، كوزارة الأسرة والهيئة المشرفة على الشؤون المتصلة بالطفولة والمراهقة؛ والمجلس الوطني المعني بشمول الأطفال والمراهقين بالرعاية والحماية؛ والمكتب الخاص للمدعي العام في قضايا الأطفال والمراهقين، وهدفها الرئيسي هو تعزيز ما للطفل من حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز مشاركته في صنع القرار.

نقوم كذلك بتنفيذ برنامج رعاية شاملة لأطفال نيكاراغوا، أفاد منه ٨٧ ٠٢٧ طفلا دون السادسة من العمر، في ٦٠ بلدية ريفية. ويقدم النظام الوطني للدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين المساعدة لـ ١٨ ٤٧٠ طفلا ومراهقا. ونعتزم تسجيل ١٨ ٤٧٠ شهادة ولادة جديدة للإناث والذكور دون السادسة من العمر، وسيكون هناك تسجيل مقابل في السجل المدني للأفراد، بغرض تسجيل ٢٦٩ طفلا لكل بلدية.

أما فيما يتصل بالتعليم، فكان من أول التدابير التي أعلنتها حكومتنا عند تسلمها بزمام السلطة إعلانها أن التعليم الابتدائي سيكون مجانيا لكل الأطفال، من دون تمييز أيا

ما كان؛ وذلك كطريقة فعالة لتأمين مستقبل أفضل لهم. وفي العام القادم، سينضم إلى نظام التعليم العام ٠٠٠ ١٦١ طفل أكثر من ذي قبل، بحيث يبلغ مجموع أعداد الملتحقين بمدارس ٠٠٠ ٣٧٠ ١ تلميذ؛ وسيجري التعاقد مع ٥٠٠ ١ معلم لشغل وظائف جديدة في كل أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم الحكومة بتسليم ٠٠٠ ٣٨٦ مجموعة لوازم مدرسية لطلبة المدارس الابتدائية والثانوية و ٠٠٠ ١٨٦ زي مدرسي موحد لتلامذة المدارس الابتدائية. وسيُقدم أكثر من ١٥٧ مليون وجبة طعام إلى أكثر من ٠٠٠ ٩٩٥ تلميذ في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية، كما سيتم توزيع أكثر من ٠٠٠ ٢٧٦ كتاب مدرسي على تلاميذ المدارس الابتدائية في جميع أنحاء البلاد. وتشمل مهام أخرى أنجزتها حكومتنا بغية تحسين نوعية التعليم لأطفال نيكاراغوا تدريب ١٧١ ١٠ من مساعدي المعلمين في جميع مدارس البلد.

وقد شكل التدريب تدريب على محو الأمية إحدى الحصون المنيعة لهذه الحكومة الثورية. وتم البدء بحملة فعالة لمحو الأمية حتى يتسنى الإعلان عن قضاء البلد على الأمية قريبا. وسَيُلِم أكثر من نصف مليون من أبناء نيكاراغوا بالقراءة والكتابة في ١٥٣ مدينة في البلد. وأُنشئ ٠٠٠ ٣٦ مركز من مراكز محو الأمية، تتوفر على مواد سمعية بصرية وغيرها من أدوات التلقين. وسيستفيد ٠٠٠ ٥٢٠ من إخواننا وأخواتنا في نيكاراغوا من التدريب على محو الأمية في إطار الحملة الوطنية لمحو الأمية تحت شعار ”من مارتي إلى فيديل“.

وتضع حكومة نيكاراغوا الأطفال على رأس أولوياتها. وسنواصل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحمى الضنك والملاريا. ونعتزم القيام في السنة المقبلة بحملات تعبئة شعبية، سنوفر من خلالها ٣,٢ مليون لقاح، و سيتم القضاء على ٨,٨ مليون من أماكن توالد الناموس، ومعالجة مليوني خزان بمبيدات اليرقات، وتبخير نحو مليون منزل.

وسنواصل كفالة حصول جميع أبناء نيكاراغوا على الرعاية الصحية والأدوية بالمجان، فضلا عن خدمات طبية متخصصة واسعة النطاق مثل أمراض النساء والولادة وطب الأطفال. وسنعزز الرعاية قبل الولادة، والولادة في المستشفيات والرعاية أثناء النمو في جميع أنحاء البلد من أجل تخفيض معدل وفيات الرضع والأمهات والتأثير في مستويات التغذية.

نحن على وعي بوجوب أن تتشاطر في الاضطلاع بهذه المهة الأسرة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وستستفيد الأمهات والأطفال على نحو أساسي من البرامج الخاصة التي تضعها الحكومة للقضاء على الفقر. ويشكل ذلك حافز التدريب الوظيفي لـ ٤٠٠ ٦ من ربات الأسر، ورعاية الأطفال والمراهقين وتدريبهم في مجالي الصحة النفسية والتغذية، فضلا عن شبكة الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية بالبلد.

وستُقدّم الرعاية لـ ٠٠٠ ١٠ من الأطفال دون السادسة من العمر في إطار البرنامج المعني بالرعاية الشاملة للنساء والأطفال الضعفاء وإنشاء ٥٠٠ ٢ من الحدائق الأسرية و ٥٠٠ من الحدائق المدرسية. ويتم إنجاز جميع هذه الأنشطة باتفاق مشترك مع الوزارات والسكان المنظمين في إطار المجالس المعنية بسلطة المواطنين. بالاتحاد يمكننا أن نوجد فرصا أفضل لأطفالنا.

وأخيرا، نجدد تأكيد التزامنا بتحقيق الأهداف التي اعتُمدت عام ٢٠٠٢ لجعل بلدنا عالما يزداد صلاحية للأطفال يوما بعد يوم. كما نُذكّر بمسؤولية الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو عن التعاون على نحو متزايد مع البلدان النامية من أجل التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية

للألفية، وبلوغ ما هو أفضل من تلك الأهداف، لتحقيق عالم لن يقع فيه الأطفال ضحية للفقر– الذي سيصبح مجرد ذاكرة تاريخية للأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أرايا ديستا، رئيس وفد إريتريا.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود التي أعربت عن بالغ تعازيها لحكومة وشعب الجزائر في الأرواح التي أُزهقت خلال الهجمات الإرهابية.

يستحق الأطفال أقصى ما يمكن أن نقدمه من اهتمام ورعاية، ولذلك السبب يتشرف وفد بلدي بمخاطبة هذه الجلسة التذكارية العامة الرفيعة المستوى المكرسة للأطفال. ونجتمع هنا اليوم بصفتنا ممثلين لجميع الدول، ليس للاحتفاء بهذه المناسبة الخاصة المتعلقة بالأطفال فحسب، بل أيضا لنُقيّم التقدم المحرز حتى الآن والتحديات ذات الصلة ببناء عالم صالح للأطفال.

وكما سلط العديد من المتكلمين السابقين الضوء على ذلك، أُحرزت بعض أوجه التقدم المشجعة صوب بلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا قبل خمس سنوات. ويمثل تخفيض معدلات الوفيات والتقدم المحرز صوب إيجاد بيئة تمنح الأطفال الحب والرعاية، اللذين سيسهمان في نموهم العاطفي والعقلي والبدني والاجتماعي، إنجازات تستحق الثناء. غير أن تحديات جساما ما زالت قائمة. فلا يزال عدد كبير من الأطفال يعانون من الفقر المدقع والجوع في العديد من البلدان النامية، ناهيك عن العدد المتزايد من الاطفال الذين ما انفكوا يتأثرون بالصراعات المسلحة والعنف والتشريد.

وعلى الصعيد الوطني، ما برحت إريتريا تسهم بقسطها لكفالة الوفاء بمجالات الأهداف الرئيسية الأربعة للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وقد دأبت على اتباع استراتيجية تسمح بتوثيق التعاون بين مختلف فروع الوزارات، والمجتمع المدني والشركاء. ولتسحين حياة الأطفال، شملت الاستراتيجية إطارا سياسيا وفّر تدابير خاصة لحماية الأطفال الضعفاء، لا سيما ضحايا الحرب ويتامى الإيدز، من خلال إعادة إدماجهم في نظام الأسرة الموسعة.

ولتعزيز الحياة الصحية، تم بناء المزيد من المستشفيات والعيادات الطبية والمراكز الصحية التي يستفيد منها الأطفال والأمهات استفادة كبيرة. وعلاوة على ذلك، وبدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، سعت الحكومة إلى كفالة القيام بالتحصين الكامل لجميع أمراض الطفولة وإدارتها على نحو مناسب. وتحصين الطفولة، الذي لم يكن يشمل سوى ١٠ في المائة من الأطفال في بداية استقلال إريتريا، ارتفع الآن إلى ٧٣,٨ في المائة. ومن المشجع أن نبلغكم بأن إريتريا أصبحت أول بلد في منطقة شرق أفريقيا يقضي على كزاز الأم والوليد. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إريتريا تمضي قدما صوب القضاء التام على الحصبة، التي كانت في ما مضى من بين أكثر الأمراض فتكا بالطفولة في البلد.

وفي ما يتعلق بتحسين نوعية تعليم الأطفال، تعاملت الحكومة مع تعليم الأطفال باعتباره حقا من حقوق الإنسان. ولجميع الأطفال الحق في الحصول على الفرص التعليمية المتساوية، بغض النظر عن انتمائهم العرقي ولغتهم وجنسهم ودينهم وإعاقتهم. ونتيجة لذلك، ازداد معدل الالتحاق بالمدارس بتركيز خاص على الأطفال المحرومين. وعلاوة على ذلك، شكل توفير التعليم الأساسي بالمجان الإجباري لجميع الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس، إحدى الأولويات القصوى للحكومة.

وقام بلدي بعمل جبار لجعل مراكز النهوض بالطفولة المبكرة أكثر استجابة لاحتياجات اليتامى والأطفال

الضعفاء وصمم مشاريع لتحسين مشاركة الفتيات وأدائهن في التعليم. ومع ذلك، تجدر الملاحظة أن إصلاح التعليم في اريتريا يجري في ظل حالة ”لا حرب ولا سلم“، مما يشكل عائقا أمام إحراز تقدم سريع في ذلك المسعى.

وإريتريا إذ تحمي الأطفال من الاعتداء والاستغلال والعنف، فإنها حظرت ممارسة ختان الإناث، وتنظر إليه على أنه شكل من أشكال العنف ضد المرأة. كما تجري معالجة منهجية للممارسات التقليدية الضارة الأخرى عموما، والزواج المبكّر خصوصا. وما برحت الحكومة تقوم بجهود الدعوة متبعة عدة سبل، بقيادة الشباب والزعماء التقليديين والدينيين، لكي تزيد الوعي وتعمقه بشأن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

في حقبة من التاريخ نشهد خلالها وباءً مميتا يحصد أرواح الملايين في جميع أنحاء العالم، يعمل بلدي بنشاط وبفعالية على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن غيره من الأمراض مثل الملاريا والسل. لقد وضعت الحكومة سياسات ومبادئ توجيهية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك إطار رصد وتقييم للفيروس. وإريتريا. راضية عن التطورات في مكافحة الفيروس/الإيدز؛ وهي متحمسة أكثر لأنها استطاعت تحقيق ما هو أكثر من هدف دحر الملاريا. فنحن الآن من بين أفضل خمسة بلدان في أفريقيا في مكافحة ذلك المرض القاتل.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد مرة أخرى التزام حكومة بلدي بتهيئة عالم صالح للأطفال. وستستمر إريتريا في اتخاذ الإجراءات المناسبة الرامية إلى تنمية تركز على الأطفال، حيث أنهم ليسوا مجرد مستفيدين من الخدمات والبرامج، وإنما مركز اهتمام التنمية نفسها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة سمر الزبدة، رئيسة وفد المملكة الأردنية الهاشمية.

السيدة الزبدة (الأردن): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بأحر تعازي الأردن لحكومة وشعب الجزائر الشقيق وعائلات الضحايا العاملين في منظمات الأمم المتحدة جراء الأحداث الإرهابية الأخيرة.

اليوم ونحن في منتصف الطريق للموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نجد أنفسنا اليوم أمام عدد من الحقائق ومن ضمنها أن هناك ٧٢ مليون طفل وطفلة لا يذهبون إلى المدارس، و ٧٧٤ مليون شخص بالغ لا يستطيعون القراءة أو الكتابة، وامرأة واحدة بين كل أربع نساء تفتقر حتى إلى أبسط أساسيات القراءة والكتابة، وأن الوصول إلى عدد متساو من الذكور والإناث في المدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٥ لم يتحقق كهدف في ١١٣ دولة. وفي المقابل، فإن هناك ١٨ دولة فقط لديها الفرصة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول العام ٢٠١٥.

اليوم، الملايين من الأطفال حول العالم يحتاجون لمساعدتنا. فمستوى نماء ورُقي الطفل يقوم على تقديم أفضل مستوى صحي وتعليمي له في بيئة آمنة ومُمكنة. ومن هذا المنطلق، يُرحب الأردن بالاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المُكرس لمتابعة نتائج الدورة السابعة والعشرين الاستثنائية المعنية بالطفل، الذي يأتي في هذا الوقت ليذكرنا بأنه وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها جميعا تجاه أطفالنا فإن تحقيق التقدم أمر ممكن عندما تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية والموارد لتحويل المفاهيم إلى خطط وطنية واستراتيجيات ومبادرات يمكن قياسها والبناء عليها.

يُكرر الأردن في هذه المناسبة التزامه الكامل بتطبيق إعلان وخطة العمل الواردة في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“، واتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكوليها الاختياريين، وإعلان القاهرة حول عالم صالح للأطفال، والخطة العربية للطفولة العشرية الثانية ٢٠٠٤-٢٠١٥. فوثيقة عالم صالح للأطفال دفعتنا إلى تطوير خططنا الوطنية للطفولة، وقد انضم الأردن إلى الحركة العالمية من أجل الأطفال التي هدفت إلى البناء على الإنجازات وترجمة الرؤية الخاصة بالأطفال إلى إجراءات ملموسة. وقد انضمت صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة، المُناصرة البارزة لقضايا الأطفال في اليونيسيف، إلى هذه المبادرة في عام ٢٠٠٠ بإعلان التزامها بقيادة حركة عالمية من أجل الأطفال. وقد كرّست المؤسسات والحكومات الأردنية نفسها لتشجيع السياسات التي تحمي وترعى أطفال الأردن وتضمن أن يظل أنموذجا لحقوق الطفل بدعم من جميع الأردنيين بإعطاء أطفال الأردن مستقبلا وحياة أفضل.

إن الأردن يهدف إلى خلق بيئة آمنة تُنمي قدرات الطفل وتضمن حقه في البقاء والنماء والحماية والمشاركة. وعلى الرغم من أن توفير تعليم للجميع هو ضرورة عالمية مُلحة، وتحديدا التعليم النوعي والإبداعي الناقد، فهو أولوية وطنية أردنية ترجمتها الخطط والسياسات المتعلقة بالأطفال إلى أرقام قابلة للقياس؛ وذلك بارتفاع عدد رياض الأطفال من ١٥ إلى ٦٠٠ روضة، وارتفاع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، وتحقيق المساواة ما بين الجنسين في المدارس الابتدائية، ورفع الإنفاق الحكومي على التعليم المدرسي، حيث يُخصص له حاليا ١٢ في المائة من موازنة الحكومة، وزيادة انتشار الحاسوب في المدارس ليصل إلى ٧٢ في المائة من مدارسنا. ويحتل الأردن المرتبة الـ ٤٥، بين ١٢٢ دولة، في المؤشر التنموي للتعليم للجميع. ويسعى الأردن إلى تقديم مستوى تعليمي نوعي يهدف إلى صقل المهارات الأكاديمية والشخصية للأطفال، وخلق شخصية مُبدعة ومُبتكرة تمتلك القدرة على التحليل الناقد التي يتكاتف في تحقيقها كل من قنوات التعليم النظامي وغير النظامي.

إن الأردن يحتل مركزا رياديا في تقديم الخدمات الصحية في المنطقة وبين الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، حيث أن ٩٨ في المائة من السكان يحصلون على الخدمات الصحية. وقد أدى الالتزام السياسي الرفيع المستوى والاستمرار في تخصيص الموارد للبرامج الصحية إلى ضمان تعزيز ثابت للخدمات الوقائية والعلاجية للأمهات والأطفال. إن الأردن يشجع المُباعدة ما بين فترات الحمل، واتخاذ خطوات لتحسين تغذية الطفل. وقد حقق الأردن إنجازات تمثلت بانخفاض كل من معدل وفيات الرضع إلى ٢٢ وفاة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية، ووفيات الأطفال إلى ٢٧ لكل ١ ٠٠٠ طفل. أما معدلات التطعيم فقد بقيت ثابتة عند ٩٨ في المائة لجميع المطاعيم ما عدا السل. كما ما عدا السل. كما أن الأردن خال من شلل الأطفال والدفتريا منذ العام ١٩٩٥. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققها الأردن، فإننا ما زلنا بحاجة لبذل مزيد من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة ببقاء الطفل بحلول العام ٢٠١٥.

إن القيادة الأردنية الهاشمية، وهي تحقق هذه الإنجازات لأطفال الأردن وشبابه ونسائه، لم تنس يوما الدعم لأطفال فلسطين والعراق، حيث يستحق هؤلاء أن يتذكرهم العالم اليوم وأن يتذكر معاناتهم اليومية، ويتذكر حقوقهم الإنسانية وحقوق طفولتهم، وخصوصا الحق في الأمن. وإن الأردن تذكرهم دائما. وعليه كان لهم نصيب دائم في سياسات الدعم الحكومي في قطاعات الصحة والتعليم والتغذية والرعاية الاجتماعية. ويتوقع من المجتمع الدولي أن ينهض بمسؤولياته تجاههم.

إن خلق أردن جدير بجميع أطفاله تحد ومسؤولية تتضافر فيها الإرادة السياسية الأردنية وشراكاتها مع وكالات الأمم المتحدة المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لخلق بيئة آمنة للأطفال، ذلك أنهم مستقبلنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد زاهر تنين، رئيس وفد أفغانستان.

السيد تنين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازينا لشعب وحكومة الجزائر وللبلدان الأخرى والمنظمات الدولية بمناسبة الهجمات الإرهابية التي وقعت في الجزائر. إننا ندين ذلك العمل بصفته عملا إجراميا لا يمكن تبريره.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لتنظيم هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى المكرس لموضوع يتطلب اهتماما خاصا من أسرة الأمم الممثلة في هذه المنظمة: مستقبل أطفالنا. إن حماية حقوق الطفل تظل مسؤولية أساسية للمجتمع البشري تتطلب تربية الأطفال في بيئة صحية وكفالة نموهم البدني والنفسي وتطورهم الاجتماعي والعاطفي والعقلاني والثقافي.

وهذه القيمة الأخلاقية تشكل أولوية عليا في بلد مثل أفغانستان، حيث أن العواقب المدمرة لثلاثة عقود من الحرب ألحقت الأذى بأضعف شريحتين من سكاننا، أي الأطفال والنساء. وأثناء هذه الفترة تعرضت حقوق الأطفال الأفغان للتقويض بسبب الحلقة المفرغة من العنف والفقر وانعدام إمكانية الحصول على التعليم وخدمات المؤسسات الصحية.

ومنذ نهاية عام ٢٠٠١، ورغم مواجهتنا تحديات كثيرة في جهودنا لبناء الدولة، أحرزنا تقدما كبيرا في النهوض بحقوق أطفالنا. ففي عام ٢٠٠٢ صدّقنا على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وأدخلنا في قوانين الأسرة نصوصا تستهدف حماية حقوق الأطفال. وإن تحسين حياة مواطنينا وتوفير مستقبل نير أفضل لأطفالنا يظلان في صدارة أهداف سياستنا العامة. ونظل ملتزمين بمعالجة محنة أطفالنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال ”اتفاق أفغانستان“ واستراتيجيتنا الإنمائية الوطنية المؤقتة.

أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢ تم التسليم بأن بناء عالم صالح للأطفال يشكل خطوة واسعة صوب الوفاء بالتزامات مؤتمر قمة الألفية. وإن الأهداف الرئيسية الأربعة لخطة العمل (انظر القرار دإ-٢/٢٧، المرفق) تعزز بقوة إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، وكلها تتناول حقوق الأطفال وتؤثر فيها. وفي جهودنا لإنجاز هذه المهمة النبيلة رفعنا تقريرنا الأول عن التقدم المحرز في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦. وإننا نعول على شركائنا الدوليين في تقديم مساعدة مالية كبيرة لتنفيذ استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية، وما زال الأمل يحدونا أن يتم توفير نصيب أكبر من هذه المساعدة على أساس إعلان باريس الخاص بفعالية المعونة.

اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى بعض الإنجازات في حماية وتعزيز حقوق الأطفال وتحسين ظروفهم الاجتماعية – الاقتصادية.

في مجال التعليم عاد ما يقرب من ٦ ملايين طفل إلى المدرسة – ٣٥ في المائة منهم فتيات. وقد تم بناء أكثر من ٣ ٥٠٠ مدرسة وتم كذلك وضع المناهج الدراسية والكتب المدرسية للتعليم الابتدائي. وعلاوة على ذلك ازداد عدد المعلمين بسبعة أضعاف.

تلك الأرقام تماثل الإنجازات التي تحققت في مجال الصحة. ووزارة الصحة في أفغانستان تواصل العمل بيقظة على تنفيذ البرامج على الصعيد الوطني لتحسين حياة الأمهات والأطفال. وقد تمكّنا من تخفيض وفيات الرضع

والأمهات سنويا بـ ٠٠٠ ٨٥ و ٠٠٠ ٤٠ على التوالي. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وحدهما تم تلقيح أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ طفل في جنوب أفغانستان ضد شلل الأطفال لم يكونوا قد حصلوا على التلقيح من قبل. وأدى تعميم ''الحزم الأساسية للخدمات الصحية'' إلى تحسين التغطية في هذا المجال من ٩ في المائة من السكان في عام ٢٠٠٣ إلى ٨١ في المائة من السكان في عام ٢٠٠٧. وكل حزمة تشمل المساعدة في شكل العناية الصحية للأمهات والمواليد الجدد، وصحة الطفل والتلقيح، والتغذية العامة، ومكافحة السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والأمراض المعدية الأخرى. ونحن ممتنون لليونيسيف على تيسير منجزاتنا وتقديم الخدمات في ظل أشد الظروف صعوبة.

حكومتنا ملتزمة التزاما قويا بمعالجة مسائل حماية الطفل. وقد بدأنا في أيار/مايو ٢٠٠٦ استراتيجيتنا الوطنية المعنية بالأطفال المعرضين للخطر، التي تنص على أنشطة محددة لمنع العنف والاستغلال ضد الأطفال. ومشروعنا على نطاق البلد لتسريح الأطفال الجنود أكملناه في عام ٢٠٠٦. وقد تم تسريح ما مجموعه ٤٤٤ ٧ جنديا دون السن القانونية، ما بين الـ ١٣ والـ ١٨ من العمر، أثناء العملية. وبغية تسهيل اندماجهم الاجتماعي تم إنشاء لجان محلية للتسريح والإدماج في كل أنحاء البلد. واتُّخذت خطوات هامة صوب منع الاتجار بالأطفال. وقد أسسنا قوة عمل خاصة لحماية الأطفال في المحافظات الحدودية من الوقوع في أيدي المهربين. ونتيجة لذلك تم الكشف عن ٤٢٩ حالة اتجار بالأطفال منذ عام ٢٠٠٢، وتم إنقاذ ٣١٧ منهم من أيدي المهربين.

الوقاية من وباء الفيروس/الإيدز تندرج بين أولوياتنا. إلا أن السياسات العامة الفعالة لمكافحة الفيروس/الإيدز في أفغانستان يعرقلها الافتقار إلى بيانات موثوق بها حول مدى انتشار المرض ووسائل انتقاله. مع ذلك، أسست أفغانستان برنامجها الوطني لمكافحة الإيدز في عام ٢٠٠٤ لجمع بيانات منهجية حول انتشار الفيروس/الإيدز. كما نعمل عن طريق حملة التوعية على اتخاذ كل التدابير الممكنة للحيلولة دون استفحال الوباء.

ورغم التقدم المحرز يظل الأطفال الأفغان يواجهون تحديات منيعة. وهم ما زالوا الضحايا الرئيسيين للإرهاب في أفغانستان. وفي الشهر الماضي فحسب أدى هجوم إرهابي في محافظة بغلون الشمالية إلى وفاة أكثر من ٥٠ طفلا. وأصيب ما يقرب من ٩٠ طفلا بجروح. وتلك الحادثة المروعة كانت من بين آخر الهجمات الكثيرة التي تدلل على تأثيرات الإرهاب على حياة أطفالنا.

إن جماعة الطالبان وتنظيم القاعدة، كجزء من حملتهما الترهيبية، أخذا باللجوء إلى مناورات همجية جديدة، مثل إعدام الأطفال الصغار بسبب تعلمهم الانكليزية أو حملهم نقودا أجنبية. وما فتئ الإرهابيون يهاجمون أيضا الطلاب ويحرقون المدارس. وفيما بين آب/ أغسطس ٢٠٠٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٧، وقع ما لا يقل عن ١٣٣ حادثة انطوت على هجمات على المدارس، بالدرجة الأولى في المحافظات الجنوبية. ونتيجة لذلك، اضطرت ٣٨٤ مدرسة، من بين ٧٢١ مدرسة في المحافظات الجنوبية الأربع، إلى غلق أبوابها.

المناورات الأخرى التي يلجأ إليها الإرهابيون تشمل الاستهداف المتعمد للمعلمات والطالبات، وكذلك استخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين. والعديد من الحاضرين هنا اليوم يتذكرون الحادثة التي غرر فيها الإرهابيون بطفل قروي في السادسة من العمر وألبسوه حزاما ناسفا مليئا بالمتفجرات. وبعد أن رفض الولد تفجير نفسه، اعترف أمام السلطات. وكان قد قيل له إنه عندما يضغط على الزر،

ستتفتح الأزهار من الحزام. إن استخدام الإرهابيين للأطفال أدوات للحرب إنما هو ظاهرة جديدة يجب الحيلولة دونها.

ورغم الزيادة الكبيرة في التحاق الأطفال بالمدارس، ما زال عدد كبير من الأطفال – خاصة الذين يعيشون في المناطق الريفية – ما زالوا يواجهون صعوبات في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية. وحتى اليوم يظل ما يقرب من ١,٢ مليون فتاة في عمر الدراسة أسيرة البيت بسبب عدة عوامل منها الظروف الاجتماعية – الاقتصادية المزرية والانفلات الأمني في بعض المناطق. وإننا نهيب بشركائنا الإنمائيين أن يدعموا تنفيذ خطة التعليم الاستراتيجية الوطنية، التي تشمل أهدافها أيضا تطوير مدارس محورها المجتمع المحلي بالقرب من المراكز السكنية.

التحديات التي يواجهها الأطفال ليست مقصورة على مجال التعليم. وتبين التقديرات الحديثة أن معدلات وفيات الأطفال والأمهات في أفغانستان تظل من بين أعلى المعدلات في العالم. ويلقى ما يقرب من ٩٠٠ طفل دون الخامسة من العمر حتفهم يوميا. وتلقى أكثر من ٦٠ امرأة حتفها يوميا من مضاعفات مرتبطة بالحمل. وإن عكس مسار تلك المؤشرات سيتطلب مساعدة دولية متواصلة لتحسين قدرة مراكزنا الصحية في كل أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد نشدد على أهمية تطوير خدمات تنظيم الأسرة ومراكز العناية الطارئة المخصصة للتوليد وجعلها في متناول الجميع للمساعدة في تخفيض أعداد الوفيات.

الفقر في أفغانستان يظل أكبر عقبة في طريق إحراز الأهداف الإنمائية للألفية وخطة العمل الواردة في ”عالم صالح للأطفال“. ونود أن نشدد على حاجتنا إلى شراكة تامة وتعاون موسع مع المجتمع الدولي في التزامنا المتبادل لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، ولخلق أفغانستان صالحة للأطفال. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة كبيرة في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا – خاصة البلدان الخارجة من الصراع – حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خورخي أرغويلو، رئيس وفد الأرجنتين.

السيد أرغويلو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أعرب مرة أخرى عن تعازي حكومة الأرجنتين لأسر ضحايا الهجمات الهمجية التي وقعت في الجزائر ولبنان، ولأعرب للأمين العام، من خلالكم السيد الرئيس، عن مواساتنا لوقوع الضحايا بين موظفي الأمم المتحدة.

نظرا لضيق الوقت المخصص لنا، سأكتفي بالإدلاء بموجز لبياني، وإن النص الكامل للبيان يجري تعميمه الآن في القاعة.

مسألة الأطفال، بسبب أبعادها الكثيرة وحساسيتها والطابع المتعدد التخصصات لمضاعفاتها، تتطلب أعمالا منسقة متسقة من جميع العناصر الفاعلة المهتمة بشتى جوانب الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين. والأرجنتين، بسياستها الوطنية، تسعى إلى تلافي تداخل الجهود وازدواجية الهياكل وتحديد أهداف في غير أوانها، حتى نتمكن من حشد وتنسيق الموارد والشبكات الإدارية والمساعي المشتركة. وتاريخنا القريب علّمنا أن التزمّت والصيغ الجامدة لن تؤدي إلا إلى مزيد من الإحباط. لكننا لا يمكننا أن نتصل من المسؤولية عن تطوير استجابات محددة وخلاقة تتناسب مع الواقع.

وعندما تسلمت حكومة الرئيس نستور كرشنر السلطة في عام ٢٠٠٣، دعا الرئيس كل المواطنين إلى المشاركة في بناء بلد أكثر عدلا وإنصافا، مؤكدا التزام الدولة بالأهداف الإنمائية للألفية وبالمبادئ والأهداف المنصوص

عليها في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، بما في ذلك المؤشرات المستهدفة لعام ٢٠١٥.

إن القانون الخاص بتوفير الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين، المعتمد في عام ٢٠٠٥، يرتكز على مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ويمثل الإطار الهادي لخطة عملنا الوطنية لحقوق الأطفال والمراهقين - استراتيجية الدولة لكفالة الممارسة الكاملة للحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين الأرجنتينيين. إن خطة العمل الوطنية تنص على أولويات وبرامج وأنشطة تضطلع بها الدولة والمجتمع المدني، بحسب مسؤولياتهما، لكفالة تمتع الأطفال بحقوقهم من خلال تهيئة ظروف كريمة عادلة.

السياسات الاجتماعية التي تنتهجها وزارة التنمية الاجتماعية لصالح الأطفال والمراهقين قوامها الأسرة. ومنذ عام ٢٠٠٣ دأبنا على النهوض بأنشطة مكافحة الفقر والترويج للاشتمال الاجتماعي من خلال سياسات قوية تستهدف خلق فرص العمل المدرة للدخل، وكرسنا جهودا خاصة للأسر التي تعيش في فقر وضعف اجتماعي. ومن بين المبادرات الرئيسية في ذلك الصدد أود أن أنوه بخطة الأسرة الوطنية وخطة الأمن الغذائي الوطنية.

وأود أن أسرد بإيجاز عددا من الإحصاءات. المؤشر المستهدف بالهدف الإنمائي للألفية رقم ١ لعام ٢٠٠٧- تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر إلى أقل من ٣٠ في المائة - تم بلوغه. وإن نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ كان ٢٣,٤ في المائة. كما تم تخفيض مستوى العوز تخفيضا شديدا، من ٢٤,٨ في المائة في أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى ٨,٢ في المائة في الوقت الحاضر.

والأرجنتين ستحقق قريبا هدف توفير تمتع الجميع بالتعليم الابتدائي، عن طريق اعتماد قانون بشأن تمويل التعليم وقانون آخر بشأن التعليم التقني. ومن التحديات التي تقف في طريقنا، قررنا إعطاء الأولوية للتغلب على التجزؤ وبعثرة الجهود بين شتى النظم الثانوية غير المنسقة، وتوفير إمكانية الحصول على التعليم المدرسي للأطفال في سن الخامسة، وكفالة أن يكمّل كل الأطفال والمراهقين ١٠ سنوات من التعليم الإلزامي بحلول عام ٢٠١٠، وبذل جهد جهيد لكفالة أن يتمكن كل الأطفال والمراهقين من مواصلة الدراسة فيما بعد التعليم الابتدائي الإلزامي بحلول عام ٢٠١٥.

والإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال تخفيض وفيات الرضع تعني أن الأرجنتين قادرة تماما على بلوغ المؤشر المتوسط المدى المستهدف لعام ٢٠٠٧.

وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وداء المثقبيات الأمريكية (شاغاس) والملاريا والعلل الأخرى، حققنا تقدما مرضيا بتخفيض معدل انتشار الفيروس/الإيدز بين النساء الحوامل في الفئة العمرية ١٥-٢٤، وإن المؤشرات المتوسطة المدى المستهدفة لتخفيض معدلات الوفيات والإصابات بالفيروس/الإيدز قد تم بلوغها بالفعل.

وربما كان أكبر تحدي في مجال الصحة العامة الحيلولة دون انتقال داء المثقبيات الأمريكية من الحشرات الحاملة للفيروس إلى السكان. لذلك نواصل تكثيف تطبيق سياستنا، التي تتضمن مجالات تركيز ثلاثة: النهوض بالصحة؛ والوقاية من المرض وتشخيصه وعلاج المصابين به؛ والتأهيل.

التزام أي بلد بالأطفال لا يمكن النظر إليه من زاوية رسم السياسات العامة فقط، وإنما أيضا من زاوية تخصيص الموارد. وفي ذلك الصدد ارتفع استثمارنا في الفترة ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٧، كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي، بنسبة ٣٠ في المائة. كما زدنا الاستثمار للفرد من أقل من

٣٠٠ بيسو أرجنتينية للطفل في عام ١٩٩٥ إلى ما يقرب من ١ ١٠٠ بيسو في عام ٢٠٠٦.

إن رسم السياسات وتطبيقها الفعال، الذي بطبيعته يتسم بتعددية التخصصات، يجب تنسيقه بين شتى فروع الحكومة الوطنية والسلطة القضائية والبرلمان والمجتمع المدني، بما في ذلك النقابات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وبالمثل يعتبر التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، أداة هامة جدا بلا شك في دعم الجهود الوطنية للوفاء بالمقاصد المستهدفة في وثيقة ''عالم صالح للأطفال''، وكذلك في الأهداف الإنمائية للألفية. وننوه هنا بأن الأرجنتين عملت عن كثب مع اليونيسيف وما فتئت تتلقى المساعدة منها في رسم سياسات مستدامة. كما ننوه بالمساهمات التي تلقيناها في شكل مساعدة تقنية وتعاون من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المشترك، والبنك الدولي، والمعهد الأمريكي اللاتيني المعني بالطفولة ومنظمة العمل الدولية واللجنة المعنية بحقوق الطفل، من بين هيئات أخرى.

خلاصة القول إن بلدنا ملتزم التزاما ثابتا بتنفيذ مبادئ ومقاصد ''عالم صالح للأطفال''. وسياستنا الوطنية في هذا المجال ترتكز على نهج منسق تشاركي متعدد التخصصات يمكن تلخيصه بالعبارة الواردة في أول تلك المبادئ: ''إعطاء الأولوية للأطفال''. (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق، الفقرة ٧). وذلك أكدته السيدة كرستينا فرناندیس دي كرشنر عندما أصبحت، يوم الاثنين ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أول امرأة تنتخب رئيسة للجمهورية في بلدنا. ففي خطاب تنصيبها رئيسة للجمهورية أكدت أن ''إيجاد الطرق الملائمة لرفع شأن التعليم العام'' سيكون إحدى الأولويات الأساسية لحكومتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ساول فيسليدر، رئيس وفد كوستاريكا.

السيد فيسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يعرب لشعبي الجزائر ولبنان، وكذلك لأسرة الأمم المتحدة قاطبة، عن عميق حزننا للهجمات الإرهابية التي وقعت أول أمس. ونتقدم بتعازينا الصادقة إلى أسر الضحايا وندين تلك الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد أناس أبرياء. إن تلك الأعمال لا يمكن تبريرها بأي صورة.

بلدي يؤكد اليوم التزاماته التي قطعها على نفسه في هذه القاعة قبل خمس سنوات، ويرحب بالجهد المشترك الذي اضطلع به المجتمع الدولي والذي يسر تحقيق تقدم هائل في تأمين الاحترام لحقوق الأطفال ورفاههم. إلا أننا مدركون للتحديات المتبقية. ونفهم أهمية هذه اللحظة التي تفرض علينا تحديا يتجلى في ما كتبه الأمين العام في تقريره بأنه: ''إن لم يتسن بلوغ أهداف 'عالم صالح للأطفال'، فمن شأن ذلك أن يقوّض إلى حد كبير الجهود المبذولة نحو تحقيق طموحات إعلان الألفية'' (A/62/259، الفقرة ٨٧).

لقد عقدت كوستاريكا عزمها على بلوغ الأهداف المحددة في المجالات الرئيسية الأربعة. وإن جهودنا المهمة والتقدم الذي حققناه في مجالات التعليم والصحة وحماية وصون حقوق الأطفال تدلل على ما يلي. لقد بلغنا معظم الأهداف العامة التي حُددت في مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل، وسنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد جمعيتنا التشريعية لمدونة الأطفال والمراهقين كجزء من عملية مواءمة الإطار القانوني لكوستاريكا مع نص وروح اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتُمدت في عام ١٩٨٩ وصدّقت عليها كوستاريكا في عام ١٩٩٠.

لكن الكثير ما زال يتعين القيام به، وإننا نعمل بلا كلل في سبيل وقف استفحال الفقر ومحاربة المشاكل

الخطيرة مثل انعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي التي تترك أشد وطأة على أبنائنا من الشباب. إن تخفيض الفقر بأكثر من ٣ نقاط مئوية في هذه السنة كان أهم خطوة، لكننا لا تغيب عن بالنا التحديات الكبيرة التي تنتظرنا مثل اللامساواة في توزيع الدخل والحصول على الفرص.

ولتحقيق النجاح في هذا الصدد اعتمدنا إجراءات أساسية ستترك أثرها على بلوغنا أهداف إعلان وخطة العمل، بما في ذلك تنفيذ سياسة وطنية بخصوص الأطفال تكون تشاركية ومتعددة الثقافات ومتعددة القطاعات، ويكون الأطفال والشباب محورها، وتأخذ في الاعتبار بصورة كلية جميع العوامل التي تترك أثرا عليهم في كل خطوة من تنميتهم.

وتعمل المؤسسات ذات الصلة على صياغة وتنفيذ خطط واستراتيجيات وطنية تأخذ في الاعتبار كل قطاعات مجتمعنا، لا سيما الجماعات المستضعفة، من أجل القضاء على سوء التغذية ومنع العنف ومعالجته، ومحاربة الاستغلال التجاري الجنسي للأطفال، وشمول الجميع بالتعليم الثانوي، وتنفيذ خطط لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به، وتطوير نظام من المؤشرات خاص بالأطفال والمراهقين، وتنفيذ إصلاح مؤسسي للمجلس الوطني للأطفال، وهو أعلى مؤسسة توجيهية على الصعيد الوطني في هذا الميدان. والإصلاح يشمل وضع نموذج للحماية الشاملة لمجموعة القصّر بأسرها، وتطبيق لا مركزية الخدمات، وإجراء تحسينات على صعيد المناطق وعلى الصعيد المحلي بغية تيسير الوصول إليها من قبل أولئك الذين يواجهون أشد الصعوبات والذين يعيشون في المناطق النائية التي تعاني من سوء وسائل الوصول إلى الخدمات.

تجربتنا أثناء السنوات الأخيرة والشوط الذي ما زال يتعين علينا أن نقطعه يدللان على أن الحكومات يجب أن تكثف استجابتها لتلبية احتياجات الأطفال والشباب. وما يتسم بأهمية حاسمة أيضا أن يتعهد المجتمع الدولي بمزيد من الالتزامات وأن يشكل تحالفات أوسع بقصد إحراز أهدافنا. إن أطفالنا، خاصة الفقراء بينهم، يجب أن يتوفر لهم مستقبل أفضل من مستقبل آبائهم وأجدادهم. وتبعا لذلك، كما قال المدير التنفيذي لليونيسيف، يجب علينا أن نتعلم كيف نسخّر الموارد الموجودة وكيف نستغلها.

إن حجب التعاون الدولي، الذي أضرّ بالبلدان ذات الدخل المتوسط مثل بلدي، أثرّ تأثيرا كبيرا على البرامج الاجتماعية للأطفال. إن من مسؤولياتنا أن نتقدم في مجال مفهومنا لأوجه عدم التكافؤ وعدم التناظر المترلي، سواء بالنظر إلى السن أو الجغرافيا أو الجنس. وكثيرا ما تتوارى هذه وراء بيانات أو أرقام مجمّعة. ومسؤولية المجتمع الدولي والجهات المانحة هي في منع معاقبة بعض البلدان لبذلها جهودا مناسبة، مما يعرّض للخطر استدامة ما أُنجز فعلا.

أخيرا، يود وفدي أن يعبر عن مدى سروره لكون وظيفة الممثل الخاص المعني بالعنف ضد الأطفال قد أنشئت مؤخرا. ونرجو أن يسهم عمله بصورة ملموسة في تحقيق عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريموند ولف، رئيس وفد جامايكا.

السيد ولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أنضم إلى الوفود الأخرى للتعبير عن تعازينا العميقة لوفد الجزائر ، وعبر هذا الوفد إلى حكومة الجزائر على الخسارة المأساوية بالأرواح التي نتجت عن الاعتداءات الإرهابية الجبانة التي وقعت في الجزائر والتي قضت على أرواح عشرات المواطنين الجزائريين وموظفي الأمم المتحدة.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جزر البهاما باسم مجموعة دول منطقة البحر الكاريبي. وبهذا، تنضم جامايكا

إلى شقيقاتها لتأكيد التزام المنطقة بتنفيذ وثيقة الإعلان وخطة العمل المعنونة ''عالم صالح للأطفال''، التي اعتمدت قبل خمس سنوات في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ويجب على جامايكا، بصفتها من دول مجموعة منطقة البحر الكاريبي، أن تؤدي دورها في النهوض برفاه أطفال المنطقة، بمواصلة السير على الطريق المتبع لتهيئة بيئة تحميهم.

وقد كان تصديق حكومة جامايكا، عام ١٩٩١، على اتفاقية حقوق الطفل خطوة رئيسية أولى دلت على تصميمنا هذا. ولا تزال حكومة جامايكا ثابتة العزم على التزامها بتحسين حياة أطفال البلد، الذين تبلغ نسبتهم أكثر من ٣٧ في المائة من عدد سكاننا.

واليوم، بعد أن أصبحنا طرفا موقعا على الاتفاقية منذ ١٦ عاما، وبعد خمس سنوات من قبولنا بالأهداف المحددة في ''عالم صالح للأطفال''، تبقى حكومتنا على عزمها في رسالتنا، القائمة على تحسين حالة أطفال جامايكا إلى حد بعيد. لقد التزمنا بمواصلة البناء على الأساس المرُسى في مجالات، كتطوير التعليم وإنماء الطفولة المبكرة وحماية الطفل والرعاية الصحية والعدالة للأطفال.

تدرك حكومة جامايكا أن الطفولة تعني أكثر من مجرد فترة زمنية بين الولادة وبلوغ سن الرشد. إنها تشير إلى حالة وإلى ظرف من ظروف الحياة وإلى نوعية تلك السنين. ومن أجل ذلك، لم تتنكر الحكومة لالتزامها بتقديم تعليم مجاني حتى المرحلة الثانوية، ولا شك في أن ليس في نيتنا أن نتراجع عن التزامنا السابق بتوفير رعاية صحية مجانية لجميع الأطفال.

ونقر بأن التغير المستديم وتهيئة بيئة صالحة للأطفال يجب أن تحدوهما إرادة سياسية حازمة وفاعلون اجتماعيون ذوو كفاءة. والواقع أنه حتى مع مواجهتنا تحديات شديدة كجريمة العنف وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفساد القيم العائلية، لم تتلكأ جامايكا في التزامها بأن تكون عامل التغيير الزائد.

وفي نفس الوقت، ليس لدى الحكومة أي تحفظ على السعي الجاد إلى شراكات استراتيجية وإلى إقامتها، شراكات لم تيسّر التفاوض مع المواطنين على نطاق واسع فحسب، يشمل الأطفال، بل كانت أيضا حاسمة الأهمية لبناء قدرات الموارد البشرية وتحسين تأدية الخدمات وجمع البيانات فضلا عن الدعوة. إن شركاءنا في التنمية، لا سيما في نطاق منظومة الأمم المتحدة – وخاصة اليونيسيف – هم من المعنيين أساسا في هذا الصدد، ونغتنم هذه الفرصة لنشكرهم مرة أخرى شكرا صادقا على ما قدموه من دعم لا يكل.

إن المسائل المتصلة بأطفالنا متداخلة إلى حد بعيد، لا يمكن معه التصدي لمسألة بمعزل عن المسائل الأخرى. وإدراكنا لهذا الواقع حدا بنا إلى إعداد مبادرات تتبع نهجا متعدد الأوجه ومتعدد القطاعات. وعلى سبيل المثال، تستخدم مبادرة تطوير التعليم في جامايكا أكثر من استراتيجية. ففي سبيل رفع مستوى التعليم بفعالية ورفع نسب النجاح في الامتحانات، أخذنا ببرنامج سلامة مدرسية لمكافحة مسألة العنف في الصفوف، بإيفاد موظفي إنفاذ القانون الذين تلقوا تدريبا خاصا كعنصر مساعد للمؤسسات التي تم التشخيص أنها معرضة للخطر.

أكرر القول أن تحسين التعليم يتم مع تعزيز المؤسسات وبناء القدرات. ولهذا، تقوم حكومة جامايكا بتنفيذ مبادرات ترمي إلى تعزيز مجالات أساسية، كتطوير المناهج الدراسية والإفادة منها، ومهارات القراءة والريادة في التعليم وإدارة المدارس، وخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة. والواقع إننا نفاخر على حق بأن تكون مؤسسة برنارد فان لير الهولندية قد اختارت لجنة الطفولة في جامايكا شريكا رئيسيا لتنفيذ مشروع يركّز على التعميم والتطبيق الكامل

للملاحظة العامة رقم ٧ للجنة حقوق الطفل، وهي الملاحظة المتصلة بالعمل بحقوق الطفل في الطفولة المبكرة. وسيستفاد من العِبر المستخلصة من هذه المبادرة في كل أنحاء العالم، لتأمين عدم ترك الأطفال الأحداث يتخلفون.

ويرتهن نجاح مبادرتنا لتطوير التعليم أيضا بعامل حاسم من عوامل المراحل المبكرة، هو الرعاية الوالدية الفعلية. وفي الفترة الراهنة، تعمل حكومتنا بصورة حثيثة على إنشاء أول لجنة وطنية لرعاية الوالدين للأطفال، فيما يتم التحضير لتحديد الجهة المنفذة لسياسة رعاية الوالدين الوطنية على يد لجنة متعددة الوكالات، تتقدمها وزارة التعليم. وفي نفس الوقت، تحرز لجنة الطفولة المبكرة تقدما ملموسا بالشروع في مرحلة حاسمة في تنظيم ضوابط مؤسسات الطفولة المبكرة. تقوم اللجنة حاليا بتسجيل هذه المؤسسات، التي يجب أن تتقيد بمعايير قانون الطفولة المبكرة وبقواعده ونظمه.

وتداخل العوامل شديد إلى حد أنه لا يمكن لأي بحث ذي أهمية في نماء الطفل أن يحجب قضية حماية الطفل. فمهما يكن من أمر، يكون الأطفال معرضين للخطر عندما يجري انتهاك حق أو أكثر من حقوقهم، أو عندما تتآكل هذه الحقوق بفعل بعض العوامل ذاتها التي نسعى إلى إصلاحها. وعندما يتعرض طفل للخطر، يجب أن تكون حكومة جامايكا في وضع يتيح لها أن تكفل كون البرامج والخدمات المقدمة إلى ذلك الطفل تدرأ عنه إساءة المعاملة أو الإهمال أو الهجر أو الاستغلال.

من الأولويات الرئيسية لهذه الحكومة تأمين تطوير رعاية الطفل وخدمات الحماية في جامايكا. ويستتبع هذا أمورا، منها تطويرها من نظام يتسم بالاعتماد على نموذج إغاثة الطفل، التقليدي القديم إلى نهج جديد قائم على نموذج دعم الأسرة، مع إيلاء الدور الرئيسي للوقاية الأولية. وتمضي وكالة إنماء الطفل، وهي ذراع الحكومة المسؤولة عن تهيئة بيئة عيش مستقرة ومغذية للأطفال المحتاجين إلى رعاية – تمضي قدما في صياغة هذا النهج الجديد، الذي يستهدف الحيلولة دون زج الأطفال في نظام رعاية الأطفال الساكنة، التقليدية، وذلك بإبقائهم في أسر أو في بيئة موجهة توجيها عائليا.

إن برمجة الوكالة موجهة نحو الحياة العائلية وتطبيق نهج مركّز على الطفل للتصدي لقضاياه. ولذلك، تتبوأ مشاركة الأطفال موقعا في صدارة قائمة أولويات الحكومة، وتحتل مكانا بارزا في إصلاح نظام العدالة الجامايكي، وهي عملية تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة المدنيين.

وقد انطلقت حكومة جامايكا كذلك في نشاط التدخل المبكر والنشاط الوقائي مع الأسر والمجتمعات المحلية التي أثرت عوامل، كالمرض والتهميش الاجتماعي والفقر والعنف، تأثيرا سلبيا في قدرتها على توفير مقومات بقاء أسر تتمتع بالصحة. بالنظر إلى كثرة تعرُّض الأطفال نسبياً للعنف في مجتمعاتهم، وإلى العلاقة بين ذلك التعرض والسلوك العدواني فيما بعد، تعتبر حكومة بلدي أنه من الواجب اتخاذ إجراء سريع لتهيئة بيئة داعمة في البيت والمدرسة والمجتمعات المحلية يمكن أن تبني القدرة على المقاومة وتشجع إحراز وتعزز نتائج أفضل للأطفال.

وحين نفكر في من هم دون ١٨ سنة من العمر، تخطر ببالنا فئتان أخريان خاصتان جدا، هما مراهقونا وشبابنا. وبسبب عوامل النمو وحدها، تمثل هاتان الفئتان أضعف الفئات العمرية بين سكاننا. وإننا نعالج تحدياتهما الفريدة على عدة جبهات، كلها مكرَّسة لإثراء فرص الحياة عبر تحسين معرفتهم ومهاراتهم واتجاهات سلوكهم. وتشمل المبادرات الرئيسية في هذا الصدد مراكزنا الإعلامية للشباب, والخدمة الوطنية للشباب، وبرنامج إصلاح القضاء للشباب

ومشروعا للأساليب الحياتية الصحية، يُسمَّى ”أسلوب جا“، الذي يجري تنفيذه بالشراكة مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية. والمشاركة الفعالة والمباشرة للأطفال والشباب جزء لا يتجزأ من جميع هذه الجهود، على كل مستوى، وفي كل مرحلة من تطوير البرامج، من تصميمها إلى تنفيذها وتقييمها.

لقد أُرسي العمل التأسيسي الهام، لكننا ندرك تماما أنه لا يزال أمامنا طريق طويل للوصول إلى مبتغانا النهائي – جامايكا صالحة حقا للأطفال. وحكومة جامايكا عازمة على الوصول إلى إطار شامل ومتكامل ومتَّسق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والوفاء بالواجبات المنبثقة عن ”عالم صالح للأطفال“، ببناء نظام للحماية والرعاية الاجتماعية، شامل وممكن الوصول إليه، وبتوفير التدريب للعائلات التي تحتاج إلى المساعدة في بناء قدراتهم ومهاراتهم في استراتيجيات التواصل والمواءمة، وفي خدمات الرعاية البديلة النوعية والاستثمار الاجتماعي في الأطفال.

ولا نزال حاسمين وثابتين في التزامنا بإتمام هذه الرحلة، ضمن الإطار المتفق عليه. ونحن، كبلد، قد حظينا بالعديد من المواهب والموارد التي عرفنا بها وعليها طلب دولي عال. وأقل الواجب هو أن كنزنا الأعظم – أطفالنا – ينبغي أن يحصلوا على حصتهم التي يستحقونها من هذه النعمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نوربيك جينبابيف، رئيس وفد قيرغيزستان.

السيد جينبابيف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود أولا، وقبل كل شيء، أن أؤكد لرئيس الجمعية العامة استعداد جمهورية قيرغيزستان للتعاون في مواصلة الدفاع عن مصالح الأطفال في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

لقد تم في قيرغيزستان، في السنوات الأخيرة، تعزيز منع فقر الأطفال، وحماية حقوقهم وتحسين وضعهم بإجراءات عملية. فقد صدّق بلدي على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بمنع أسوأ أشكال عمالة الأطفال، واتخاذ إجراء فوري للقضاء عليها، كما صدق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وتتعاون قيرغيزستان مع منظمة العمل الدولية في القضاء على عمالة الأطفال هناك، وقد أعدَّت لشركائها الاجتماعيين برنامج عمل للقضاء على أسوأ أشكال استغلال الأطفال.

إن الخطوة الأولية في تنفيذ الأهداف والمهام المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، كانت موافقة حكومة قيرغيزستان، في آب/أغسطس عام ٢٠٠١، على برنامج ترعاه الدولة بعنوان ”جيل جديد“، أوجَد قائمة من الإجراءات المحددة، المراد تنفيذها بحلول عام ٢٠١٠، لحماية حقوق الأطفال، والتي أعلنت أن بقاء الطفل وحمايته وتنميته تُعتَبَر أولوية أساسية.

لقد اعتمدنا مدونة الطفل، التي تم إعدادها بمساعدة اليونيسيف، بوصفها جزءاً من برنامج الجيل الجديد لعام ٢٠٠٦. وهذه المدونة فريدة في وسط آسيا، وهي مصمَّمة لكي تُدخل في تشريعنا معايير ومقاييس دولية تقوم على أحكام الأمم المتحدة، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل. وتحقيقاً لهذا الهدف، أنشأت إدارة رئيس جمهوريتنا مجلساً وطنيا لتنسيق الأنشطة المنفَّذة في سياق مدونة الطفل. والدليل على الأهمية الكبرى التي نعلقها على المسائل المتعلقة بالأطفال هو تعيين رئيس ذلك المجلس وزير دولة في جمهورية قيرغيزستان.

في عام ٢٠٠٥، اعتمدنا برنامجاً ترعاه الدولة، مدته خمس سنوات، للوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وعواقبه الاجتماعية

والاقتصادية. وفي تلك السنة نفسها، حدد مرسوم صادر عن حكومة قيرغيزستان معيار الدولة لتعليم الطفل ورعايته قبل المدرسة.

وفي مجال إصلاح الرعاية الصحية، نفَّذنا مرحلة ثانية في إصلاح ”ماناس تاليمي“، وهو جزء لا يتجزأ من استراتيجيتنا الإنمائية، ومن عناصره الأساسية تحسين الرعاية الصحية المجانية للنساء الحوامل والأطفال حتى سن الخامسة، بدءاً من عام ٢٠٠٦.

وأهم وثيقة معيارية في مجال حقوق الطفل، حتى الآن، هي مرسوم متعلق بحماية الأطفال ودعمهم، وقَّع عليه رئيس قيرغيزستان، السيد كورمانبيك باكييف، في ٣١ آب/أغسطس عام ٢٠٠٧.

وفي عام ٢٠٠٦، نفَّذت قيرغيزستان ٢٠ برنامجاً اجتماعيا، تُعنى بمنع التخلي عن الأطفال واستغلال عمالتهم، وتشمل ١ ٧٧١ طفلا. وفي عام ٢٠٠٧، أعلنَّا عن منافسة ثانية للبرامج الاجتماعية. وحتى الآن، تم تنفيذ ٢٠ برنامجا في قيرغيزستان، صُمم خمسة منها للتعامل مع أطفال الشوارع، وأربعة للعمل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وواحد معني بالمعتدين على الأطفال، واثنان صُمما لمنع الأطفال من أن يظلوا في المؤسسات بصورة دائمة، وعُنيت أربعة برامج بإعادة التأهيل الاجتماعي، وبالمدارس التجارية وإعداد خريجيها للحياة في المجتمع.

وتولي جمهورية قيرغيزستان أهمية كبرى للتعاون مع المنظمات الدولية في حماية حقوق الطفل. وقد نجح العديد من المنظمات الدولية في تنفيذ أنشطة لتنمية الأطفال في قيرغيزستان، بالعمل مع المنظمات المحلية الحكومية وغير الحكومية. وتشمل هذه المنظمات اليونيسيف، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، والصندوق الآسيوي الأوروبي ومنظمة مدينة الأمل الدولية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم حكومة قيرغيزستان، لأعرب عن الامتنان العميق من حكومة بلدي لجميع المنظمات الدولية التي أدت دوراً فعَّالاً في حل مشاكل الأطفال في قيرغيزستان. وإننا نقدِّر عالياً، بشكل خاص، زيارة أحد أعضاء المجلس التنفيذي لليونيسيف إلى قيرغيزستان في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٧.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على أن حكومة قيرغيزستان ستواصل تنفيذ سياسة ترمي إلى تحسين وضع الأطفال في البلد، وتنفيذ الوثيقة الأساسية بشأن حقوق الأطفال، وهي: اتفاقية حقوق الطفل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غيوم بيلي، رئيس وفد كوت ديفوار.

السيد بيلي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولاً أن أشارك المتكلمين السابقين في نقل مشاعر تعاطف الوفد الإيفواري إلى الوفد الجزائري، في أعقاب الاعتداءات القاتلة في الجزائر.

وأود أن أنقل تأكيداتنا للأهمية التي توليها السلطات الإيفوارية لهذا الاجتماع العام، كما فعلت حيال الدورة الاستثنائية المكرسة للأطفال. ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل للبيان الذي ألقاه ممثل غانا باسم الاتحاد الأفريقي في الجلسة السادسة والستين. وأخيرا، أحيي المديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة آن فينيمان، وكذلك فريق عملها، على العمل المتميز الذي يقومون به، على الرغم من المخاطر الكبيرة الموجودة للأسف، في الميدان.

إن اتفاقية حقوق الطفل، المفتوحة للتوقيع عليها منذ عام ١٩٨٩، تم التصديق عليها عالميا، باستثناء قليل من الدول. واستمر تقديم وعود رئيسية للأطفال في عام ١٩٩٠، خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال. وعلاوة على

ذلك، اعتمدت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ إعلانا للالتزام بإنشاء عالم صالح للأطفال. وحتى الآن، بعد خمس سنوات، وفي جميع أرجاء العالم ما زلنا نشهد الأطفال في الشوارع، وفي المطابخ، وفي الأفلام الإباحية، وفي حقول الألغام، وفي إنتاج الكاكاو، وفي ميادين المعارك. والقائمة طويلة، وحالة الأطفال ما زالت محفوفة بالمخاطر. ولذلك السبب يرحب بلدي بجميع المبادرات الرئيسية، مثل المبادرات التي يجري اتخاذها اليوم، والتي تناشد زعماء العالم التصدي لحالة الأطفال، وخاصة من خلال تعيين ممثل خاص للأمين العام لمكافحة العنف ضد الأطفال.

وخلال دورة الجمعية الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، ومن هذه المنصة تكلم بلدي عن الإجراءات الإيجابية التي اتخذها لتحسين حالة الأطفال في جميع المجالات وكان بلدي فخورا بهذه الإجراءات. وفي الواقع، فإن بلدي – الذي دافع دائما عن حقوق الأطفال – صدق بدون تحفظ على اتفاقية حقوق الطفل في ٤ شباط/فبراير ١٩٩١ وأيد الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه. وفي الحقيقة، فإن كوت ديفوار اعتمدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ خطة عمل وطنية لبقاء الأطفال ونمائهم وحمايتهم، عملا بتوصيات مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠، وقدم بلدي تقريره للجنة المعنية بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

وتبرز سياسة حكومتنا في إرساء عدد من الإجراءات الموجهة نحو تعزيز حقوق الطفل وفي اعتماد قوانين تهدف، في جملة أمور، إلى حظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والزيجات القسرية أو المبكرة وإلى تنفيذ الاستراتيجيات التنفيذية لنماء الأطفال وحمايتهم.

وأحدثت الحملة المكثفة للتوعية الاجتماعية ضد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي شاركت فيها السيدة الأولى لكوت ديفوار، تأثيرا على السلوك. كما أن حملة القضاء على شلل الأطفال أحرزت نجاحا ملحوظا، وظلت التدابير الرامية إلى تشجيع استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيد الحشري مشجعة في تخفيف الوفيات الناجمة من الملاريا. وانخفضت الوفيات الناجمة من أكثر الأمراض المنتشرة للطفولة، بفضل إطلاق حملة للتطعيم.

والأزمة التي اندلعت منذ عام ٢٠٠٢ أدت إلى حد ما إلى إحباط أنشطة مختلفة، ولكن بدون التغلب على تصميم بلدنا والتزامه بالتعامل مع التزاماتنا وفقا لتوصيات المجتمع الدولي.

ووضعت كوت ديفوار خطة عمل من أجل الأطفال، تتناول جميع الأهداف والغايات الواردة في خطة عمل ”عالم صالح للأطفال“. وأنشأت وزارة الأسرة والمرأة والأطفال والوزارة المسؤولة عن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، في جملة أمور، هياكل لتنفيذ هذه السياسة بغية تعزيز حقوق الأطفال ورفاههم. وتدعم أنشطة تلك الوزارة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم، واللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال، واللجنة الوطنية للنساء والأطفال.

وينبغي أن تساعد إعادة توحيد البلد وانخفاض زعزعة الأمن الإجراءات التي تتخذها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وخاصة من أجل بقاء الأطفال. وقبل وقت قصير – في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ – قالت السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، إنها شعرت بالتفاؤل إزاء مركز الأطفال المتضررين من الصراع في كوت ديفوار، عقب زيارتها التي استمرت ثلاثة أيام بوصفها جزءا من عمل مجلس الأمن. وأبلغت الحكومة الإيفوارية السيدة كوماراسوامي بأنها ستشكل هيئة مشتركة بين الوزارات لضمان التنسيق الاستراتيجي في الدفاع عن حقوق الأطفال.

إن ظاهرة الاتجار عبر الحدود بالأطفال، التي تدان بشكل متزايد في وسائط الإعلام، تشكل داعيا لقلق كبير بالنسبة لحكومة كوت ديفوار، التي اتخذت خطوات فعالة للقضاء على تلك الآفة. ويتم اتخاذ إجراءات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والدولي. ففي المجال الدولي، يجدر أن نذكر التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ و ١٣٨، اللتين تتناولان أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، والحد الأدنى لسن العمل، واللتين تم بالفعل إيداع صكي التصديق عليهما.

وبالرغم من ذلك، ونظرا لأن حدودنا مليئة بالثغرات – بسبب الافتقار إلى الموارد المادية والبشرية والمالية – في مواجهة الأساليب المتطورة بشكل متزايد التي طورها الذين يتجرون بالأطفال، توجد دعوات في هذه المنطقة، وفي العديد من المناطق الأخرى، إلى عمل منسق ومخطط من جانب المجتمع الدولي.

إن ضمان رفاه الأطفال لا يعني مجرد كفالة صحة الطفل بل يعني أيضا منح الطفل تعليما قويا بغية جعل ذلك الطفل عنصرا للتغيير في المستقبل. وتسعى حكومتنا للقيام بذلك العمل بالرغم من الصعوبات التي تواجهها في تنفيذ سياسة متسقة للنهوض بالتعليم الموجه نحو توظيف الشباب. ومما يدعو إلى التشجيع أن نذكر أنه وللمرة الأولى منذ بداية الأزمة، فإن الالتحاق بالمدارس، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، في جميع أنحاء بلدنا مكن الأطفال في السن المطلوب من الانتظام في المدارس.

وبغية توطيد تلك الانجازات، تعتزم كوت ديفوار اتخاذ عدة إجراءات. فهي ستنشئ لجنة لكفالة التنسيق الاستراتيجي في جميع المجالات المتصلة بحماية الأطفال. وسيتم إنشاء فريق دراسي بغية اعتماد خطة عمل لإنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال. وسيتم وضع برنامج وطني لإعادة إدماج الأطفال المتضررين بالحرب بغية توفير الخدمات والضروريات الأساسية – الأمن والصحة والتعليم. وسيجري تعزيز المؤسسات التي تتعامل مع إعادة إدماج الجنود الأطفال ومتابعتهم الطويلة الأجل في إطار مجتمعاتهم. وستنشأ خدمة مدنية للمساعدة على إعادة الإدماج وإعادة التكييف الاجتماعي لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شاب. وستكون هناك خطة وطنية لمكافحة عمالة الأطفال.

وأشار الأمين العام، في تقريره (A/62/259)، إلى تعزيز الحياة الصحية وتوفير التعليم النوعي للفتيات والفتيان، والحماية من الاستغلال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفها أهدافا ذات أولوية للألفية. ولذلك السبب تود حكومة كوت ديفوار أن تتعاون مع جميع مؤسسات الأمم المتحدة بغية بلوغ جميع الأهداف المحددة من أجل إنشاء عالم صالح للأطفال.

واليوم، بفضل اتفاق واغادوغو السياسي المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، الذي أيده قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، تشهد كوت ديفوار حالة أكثر هدوءا. وعلى هامش ذلك الاتفاق، ألزمت الحكومة الإيفوارية نفسها بجعل الأطفال جزءا أساسيا من عملية السلام. وفي بيان للجمعية العامة في جلستها السادسة، المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، فإن الرئيس لوران غباغبو، إدراكا منه لوضع الأطفال في بلدنا وأيضا بروح بناء عالم صالح للأطفال، قال

> ”[و] حضوري اليوم، هنا في نيويورك، ووقوفي في هذا المنبر، خير دليل على مناخ الهدوء السائد في كوت ديفوار اليوم، عقب التوقيع على اتفاق واغادوغو السياسي، الذي تمخض عن الحوار المباشر بين الدولة والمتمردين السابقين“. (A/62/pv.6، صفحة ٣٤)

ولعل هذا المؤتمر يزيد الرغبة في جعل جميع مواردنا متاحة لمنح كل الأطفال، بصرف النظر عن أصلهم، الفرصة في الحياة والازدهار، لأن الأطفال هم مستقبل البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة بعد ذلك للسيد سومدوث سوبوران، رئيس وفد موريشيوس.

السيد سوبوران (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إن موريشيوس تشارك المتكلمين السابقين في إدانة الأعمال الإرهابية البشعة والخسيسة، التي أزهقت مرة أخرى أرواحا بريئة في الجزائر، يوم الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر. ونعرب عن حرننا العميق ونقدم تعازينا العميقة لحكومة الجزائر ولشعبها في هذا الوقت العصيب الذي تتعرض فيه للامتحان.

اسمحوا لي بداية أن أشكر الرئيس على عقده هذا الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره المرحلي المعنون ''متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المعنية بالطفل'' (A/62/259).

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به في الجلسة السادسة والستين، الوزير الغاني باسم الاتحاد الأفريقي.

لا ينكر أحد أن تقدما معقولا قد تحقق منذ عام ٢٠٠٢، عندما التزمت الدول الأعضاء، في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين، بناء عالم صالح للأطفال. والحق أنّا شهدنا انخفاضا في معدلات وفيات الأطفال بسبب أمراض يمكن الوقاية منها وعلاجها؛ وزيادة كبيرة في عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية، في كل أنحاء العالم، خلال السنوات الخمس الماضية. إلا أننا نعترف أيضا بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله كي نضمن تزايد عدد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة، وتغذيتهم تغذية مناسبة، وعيشهم في مأوى ملائم، وحمايتهم على النحو الواجب من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة.

ورغم الالتزامات المؤكدة الواردة في إعلان الألفية وما تلاه من تقارير عن ''عالم صالح للأطفال'' والإعلان وخطة العمل من أجل أفريقيا صالحة للأطفال، فمن المؤسف أن أكثر من ٢٨ مليون طفل أفريقي قد لقوا حتفهم منذ عام ٢٠٠١. لقد آن فعلا أوان التزامنا بمضاعفة جهودنا لوضع حد لهذا الاتجاه. وفي هذا السياق، يهيب وفدي بالمجتمع الدولي أن يظل واضعا في صدارة الأولويات تسريع العمل والتنفيذ الحثيث للالتزامات التي تم التعهد بها برفاه الطفل وحمايته.

وسعيا إلى الإيجاز، سأركز كلامي بصورة رئيسية على ما حققته موريشيوس حتى الآن على الصعيد الوطني لتهيئة بيئة مؤاتية لنماء الطفل بوجه عام.

إننا طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه؛ وإعلان جماعة بلدان الجنوب الأفريقي للتنمية الخاص بالمرأة والتنمية والملحق المضاف إليه؛ والإعلان الخاص بمنع العنف ضد النساء والأطفال؛ والبروتوكولات الاختيارية المكملة لاتفاقية حقوق الطفل؛ وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وموريشيوس، علاوة على ذلك، من أوائل البلدان الأفريقية التي عينت مسؤولا معنيا بمظالم الأطفال. وقد أصدرت حكومة موريشيوس مؤخرا، انسجاما منها مع التزامها بحقوق الإنسان عامة وبحقوق الطفل خاصة، سياسة وطنية من أجل الطفل بمساعدة من اليونيسيف.

وفيما يتصل بالمجالات الأربعة للتقرير المعنون ”عالم صالح للأطفال“، أود أن أسلط الضوء على ما يلي فيما يتعلق بموريشيوس.

وأول مجال هو تحقيق حياة صحية للأطفال. إن العناية الصحية مجانية في موريشيوس وهي في متناول كل إنسان. ونحن نخصص نحو ٣٥ في المائة من ميزانية الصحة الوطنية لرعاية الطفل صحيا. ويتردد معدل وفيات الأمهات حول ٠,٢٢ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في السنوات الأخيرة، في حين أن نسبة تغطية التحصين تناهز ٩٠ في المائة، وانخفض معدل وفيات الأطفال من ١٤,٥ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي عام ٢٠٠٢ إلى ١٣,٢ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، عام ٢٠٠٥. وقد أدى تنفيذ مشروع للوقاية من نقل عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى خفض معدل الإصابة من ٣٠ في المائة إلى ١ في المائة.

والمجال الثاني هو توفير تعليم جيد النوعية. والتعليم مجاني في المرحلة قبل المدرسية والمرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية. وكل طفل يجب عليه المواظبة على الدراسة، حتى سن السادسة عشرة على الأقل. وفي فترتنا الحالية، يناهز معدل التسجيل في المرحلة الابتدائية ١٠٠ في المائة، في حين يبلغ زهاء ٩٥ في المائة في المرحلة الثانوية. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تقدم الحكومة النقل مجانا لجميع تلاميذ المدارس، بما في ذلك طلاب الجامعات في موريشيوس. وعملا باتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت موريشيوس مؤخرا قانون رعاية الطفولة المبكرة وسلطة التعليم لتنظيم ولرصد البرامج التي تعمل بها المؤسسات التي يتعلم فيها الأحداث.

لقد لاحظنا بكثير من الارتياح أن آخر تقرير أعد عن الحملة العالمية من أجل التعليم، التي تضم ١٥٠ منظمة غير حكومية في جميع أنحاء العالم، صنفت موريشيوس في المرتبة الأولى بين البلدان النامية في مجال تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تحقيق التعليم الابتدائي للجميع.

أما المجال الثالث، فهو الحماية من سوء المعاملة والاستغلال والعنف. وينص قانون حماية الطفل في موريشيوس، والذي أُصدر عام ١٩٩٤، على توفير الحماية للطفل من الأذى الجسدي والنفسي والعاطفي أو المعنوي، وكذلك من الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. وقد عُدل سنة ٢٠٠٥ لتجريم الاتجار بالأطفال والتخلي عنهم وخطفهم. وأنشئ مركز استقبال يقيم فيه الأطفال للمساعدة على تأهيل الأطفال ضحايا الاستغلال التجاري والجنسي وعلى إعادة دمجهم في المجتمع. ووضع أيضا برنامج اجتماعي لحماية الطفل كمنتدى رسمي لتناول مسائل حماية الطفل من مستوى القواعد الشعبية حتى القمة، أي هيئة اتخاذ القرار السياسي. وهو يشمل إنشاء لجان في المقاطعات ولجان محلية لحماية الطفل ومراقبة المجتمع المحلي للأطفال في المناطق الكثيرة التعرض للخطر. وبدأ العمل ببرنامج وطني لتمكين الوالدين، يرمي إلى تعزيز العلاقات بين الوالدين والأطفال، عن طريق تحسين مهارات الوالدين في رعاية أطفالهما، في مجالات العناية والسلامة والأمن والتعليم.

وقبل يومين فقط، عُدل القانون المدني الموريشي، لتوفير أساس قانوني يُستند إليه من أجل استمرار العلاقة بين الطفل أو الطفلة وأجدادهما أو أي طرف ثالث يقيم معه الطفل علاقة حب ومودة، بالإضافة إلى العلاقة بين الطفل ووالديه بعد فسخ زواج الوالدين. ويمنع هذا القانون أيضا فصل الطفل أو الطفلة عن أخوتهما أو أخواتهما. وسيخطو هذا التعديل خطوات بعيدة في سبيل تخفيف حدة التوتر العاطفي الذي يواجهه الطفل على أثر طلاق والديه.

وافتتحت الحكومة أيضا ”برنامج تضامن النساء والأطفال“ بميزانية أولية تناهز مليون دولار لتمويل مشاريع اجتماعية مقدمة من منظمات غير حكومية، للتصدي لمشكلة العنف وإساءة معاملة النساء والأطفال.

والمجال الرابع هو مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد اتخذت موريشيوس عدة تدابير لحماية الطفل من آفة هذا الفيروس. وأنشئت شبكة شباب وطنية خاصة بالإيدز لتشجيع الشباب وتعبئتهم بغرض المشاركة بصورة فاعلة في مكافحة هذا المرض. وتقدم الحكومة أيضا عقاقير، لا يدفع مستعملها شيئا من تكاليفها لجميع مرضى الفيروس والإيدز، بما في ذلك الأطفال الذين قد يحتاجونها. وفي سبيل توفير أفضل فرص البقاء للأجنة ووقايتهم من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية إليهم من أمهاتهم، يُجرى فحص لجميع الحبالى اللواتي يزرن عيادات الطب قبل الولادة للكشف عن الإيدز. ومن كانت نتيجة فحصهن إيجابية، تعطى علاجا مضادا للانتكاس ومضادا للفيروس.

وفي سبيل المحافظة على صرح دولة الرعاية الاجتماعية منذ الاستقلال في عام ١٩٦٨، لم تألُ موريشيوس جهدا في وضع أفضل ما لديها من موارد ومؤسسات وقوانين في خدمة أطفال البلاد. غير أننا ندرك كذلك أننا مهما حققنا، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله لتنمية الأطفال بصورة عامة.

وختاما، أود أن أقول إنه فيما توفر الاتفاقيات والتشريع الأطر القانونية الضرورية والضمانات اللازمة لحماية حقوق الطفل وتعزيزها فمن الأهمية بمكان فائق أن يضطلع الوالدان بكامل مسؤولياتهما، وبصورة لا بد منها، منذ اليوم الذي يولد فيه الطفل، في سبيل تهيئة الأجواء وتهيئة عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرانسيس بوتاغيرا، رئيس وفد أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بتعازي وفدي إلى شعب وحكومة الجزائر وإلى الأمين العام فيما يتصل بالحادث الإرهابي المفجع الذي وقع مؤخرا، والذي أدي إلى عدد من القتلى والإصابات. وأود، في الوقت نفسه، أن أتقدم بالتعازي لشعب وحكومة لبنان لما لحقت بهما من خسارة على يد الإرهابيين. وهذان حدثان مفجعان بحق، وأنا على يقين من أن العالم يدين هذين العملين الإرهابيين.

وأود في البداية أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلت به غانا باسم الاتحاد الأفريقي. وأوغندا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، اللذين يتعلق أحدهما ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستخدام الأطفال في المواد الإباحية، ويتعلق الآخر بإشراك الأطفال في الصراع المسلح. وأوغندا طرف أيضا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وصدّقت أوغندا، علاوة على ذلك، على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، الذي هو صك إقليمي يعزز حقوق الطفل ومسؤولياته. وفي الوقت نفسه، كانت أوغندا من بين البلدان التي التزمت بخطة عمل ”عالم صالح للأطفال“.

ومن بين مجموع عدد الأطفال في أوغندا، يعيش حوالي ٤١ في المائة في أسر معيشية فقيرة. ويعيش ما مجموعه ٩,٥ مليون من الأوغنديين دون مستوى خط الفقر، منهم جزء كبير من الأطفال. وعلاوة على ذلك، يقدر أن ٦,٥ مليون من الأطفال والنساء يعانون من آثار الصراع، في الجزء الشمالي من البلد بصفة أساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في أوغندا حوالي ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ نتيجة لصراعات أخرى فيما وراء حدودنا.

والقضاء على الفقر هو الهدف الإنمائي الرئيسي لحكومة أوغندا التي وضعت في عام ١٩٩٧ خطة عمل للقضاء على الفقر. وتم الآن إدراج خطة العمل الوطنية الأوغندية من أجل الطفولة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ في الخطة المنقحة للقضاء على الفقر. وتوفر الخطة التدريجية ذات الثلاث سنوات الإطار الوطني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومعظم الالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق ”بعالم صالح للأطفال“. وبالإضافة إلى ذلك، يرد معظم الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، والتعليم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية المشردين داخليا في الدعائم ٣ و ٤ و ٥ من خطة العمل للقضاء على الفقر.

ووضعت حكومة أوغندا سياسات وأطرا تشريعية، توفر بيئة تبعث على احترام حقوق الطفل. وتجسد هذا الالتزام، كما أوضحت من قبل، في أهداف خطة العمل للقضاء على الفقر، وسياسة جنسانية وطنية، وسياسة تتعلق باليتامى والضعفاء من الأطفال، وخطة برنامجية استراتيجية وطنية ذات صلة للتدخلات من أجل اليتامى وغيرهم من الضعفاء من الأطفال، وسياسة وطنية للشباب، وسياسة للقضاء على عمالة الأطفال، وسياسة تتعلق بأطفال الشوارع. وبدأت حكومة أوغندا أيضا تنفيذ سياسة تتعلق بالمشردين داخليا، وسياسة وطنية أوغندية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ضمن برامج وسياسات أخرى.

وبالإضافة إلى هذه السياسات القطاعية الشاملة، وضعت سياسات محددة للقطاع الاجتماعي ونُهُج قطاعية شاملة، أبرزها خطة للاستثمار في قطاع التعليم، وخطة استراتيجية ثانية لقطاع الصحة لغاية عام ٢٠١٠، وخطط للمياه والنظافة العامة، وخطة للاستثمار في قطاع التنمية الاجتماعية لغاية عام ٢٠٠٨، فضلا عن خطة لتطبيق اللامركزية وقطاع العدالة والقانون والنظام. وعززت هذه النُهُج القطاعية التعاون والمشاركة من جانب الشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع المدني عن طريق تحقيق الاتساق والمواءمة بين المساعدة الإنمائية والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

وعلى الرغم من التقدم الهام الذي أحرزته أوغندا نحو تحقيق عدد من أهداف ”عالم صالح للأطفال“، مع إمكانية تحقيقها قبل المواعيد النهائية المحددة لها، ولا سيما تلك المتعلقة بالفقر، والتعليم الابتدائي للجميع، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شهدت بعض المجالات نكسات رئيسية. فمما يثير القلق الشديد أن معدل وفيات الرضع والأطفال آخذ في الزيادة، وأن الملاريا ما زالت أهم سبب في انتشار الأمراض والوفيات بين الأطفال، وأن سوء التغذية يؤثر على نسبة كبيرة من الشباب، وأن معدل الفقر ما زال مرتفعا بينهم. وعلاوة على ذلك، يمثل تنفيذ السياسات التي ذكرتها آنفا لصالح الأطفال التحدي الرئيسي الذي تواجهه أوغندا نظرا لقلة الموارد.

وفي الختام، كانت السنوات الخمس الماضية فترة لتقييم الذات لحكومة أوغندا، أدت إلى تحديد المجالات التي أمكن فيها إحراز تقدم، وتلك التي لم يحدث فيها تقدم بعد. وتؤكد أوغندا من جديد التزامها بأهداف عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كارستن ستاور، رئيس وفد الدانمرك.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتقديم التعازي لحكومة وشعب الجزائر اللذين وقعا منذ يومين اثنين فقط ضحية لهجوم إرهابي بشع. وكانت تلك القنابل التفجيرية أيضا هجوما على منظومة الأمم المتحدة وعلى المجتمع العالمي. ونتقدم بخالص التعازي لأسر جميع الضحايا. وكان الكبار والأطفال على حد سواء، كما نعلم، هدفا لذلك الهجوم التفجيري الذي أودى بحياة

الكثير من أطفال المدارس. وذكرنا هذا بالأخطار العديدة التي تتهدد حياة ورفاهة الأطفال والشباب، بما فيها خطر الإرهاب.

ويشكل الأطفال والمراهقون ما يزيد على نصف سكان العالم. وهم يمثلون مستقبلنا، وعندما نجتمع هنا اليوم لنعزز حقوقهم ونناقش وسائل إيجاد عالم صالح للأطفال، نضع أيضا أسس مجتمعاتنا لعقود قادمة.

وباجتماعنا هنا اليوم، نؤكد من جديد توافق آراء عالميا بحق. واتفاقية حقوق الطفل هي صك حقوق الإنسان الذي يحظى بالمقبولية على أوسع نطاق. وهي تنص على أنه يجب علينا أيضا، في معرض تعزيزنا لأحوال الأطفال والشباب، أن نرتكز على نهج يقوم على الحقوق. فالأطفال والشباب يتوقعون حمايتهم من التمييز، والاستغلال الاقتصادي، والإساءة، والعنف، ونحن نضطلع بالتزام بتعزيز تلك الحقوق وحمايتها.

وشكلت الدورة الاستثنائية التي عُقدت منذ خمس سنوات نقطة تحول بتمكين الأطفال والشباب وإعطائهم صوتا خاصا بهم. ويجب أن نتأكد أيضا من أنهم يشاركون كجهات معنية في تصميم وتخطيط وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين حياتهم. والشباب عوامل قوية للتغيير، وتمكينهم ذو أهمية أساسية للحكم الصالح والمساءلة. ولهذا، يجب علينا أن نواصل الدخول في حوار حقيقي، مثل الحوارات التي أجريناها مع ممثلي الأطفال في هذه الدورة. لقد كانت مساهمتهم بالغة الأهمية، بل لا غنى عنها. وكما ذكر أحد مندوبيهم، فإن الشباب لم يكونوا يوما مصدرا للمشاكل بقدر ما كانوا مصادر لا غنى عنها لحلها.

إن المعيار لقياس مدى النجاح بسيط. علينا تقدير المسافة التي قطعناها في تحقيق الأهداف التي أجمعنا عليها منذ خمسة أعوام خلت من أجل حياة أفضل لأطفال العالم.

وللأسف، فإن التقرير المرحلي الشامل (A/62/259) لا يدع كبير مجال للتفاؤل. حقا قد أحرزنا بعض التقدم خلال العقد المنصرم في مجال القيد في المدارس الابتدائية والتحصين ضد الحصبة وشلل الأطفال على سبيل المثال. إلا أن المحصلة النهائية تظل أليمة للغاية، فنحن في الوقت الراهن لا نسلك الطريق المؤدية إلى تحقيق الأهداف التي اتفقنا عليها بغية تحسين الوضع الصحي والتعليمي لأطفال العالم وحمايتهم. لا بد إذن من بذل جهود أكبر، فنحن بحاجة إلى سد الفجوة بين التشريع والإنفاذ، وبين توافق الآراء المعياري الذي نؤكد اليوم عليه والعمل المتضافر الذي اتفقنا عليه منذ خمس سنوات خلت.

إن التقدم المحرز في اجتثاث وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز غير كاف، فالإيدز لا يزال يبتم ملايين الأطفال، لا سيما في أفريقيا، ولا يزال الإيدز أكثر ما يكون ارتباطا بقطاع الشباب، وبخاصة الفتيات والشابات. وعلى المجتمع الدولي مضاعفة الجهود. وستظل الدانمرك تعطي أولوية عليا للتعاون في هذا الميدان. وقد أعلنت حكومتي مؤخرا عن نيتها المساهمة بحوالي ١٢ مليون دولار للحملة التي تقوم بها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية تحت شعار ”اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز“.

إن التعليم عامل أساسي في تخفيف الفقر وتعزيز الديمقراطية والتسامح والتنمية. وحتى هذه اللحظة، ثمة ما يقارب ٤٨ مليون فتاة محرومة من التعليم الابتدائي. ومع الاعتراف بما أُحرز من تقدم، فإن تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في مجال التعليم يجب أن يظل من الأولويات الأساسية بالنسبة لنا جميعا.

وفي مجال الحماية، لا تزال الدانمرك تشعر بقلق عظيم بشأن معاناة الأطفال في حالات الصراع المسلح والحالات الإنسانية. وفي هذا السياق، يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أضعف الفئات مثل اللاجئين والأطفال المشردين داخليا وصغار السن والأطفال المعاقين واليتامى.

ويشكل الفقر المزمن عائقا رئيسيا أمام تلبية احتياجات الأطفال وحمايتهم. وفي البلاد النامية، نجد أن طفلا من كل أربعة أطفال ينتمي إلى أسرة تعيش على أقل من دولار واحد في اليوم. إذا كنا حقا نسعى إلى إحراز تقدم، فعلينا أن نعزز الشراكة العالمية من أجل التنمية وأن نتعاون مع شركائنا لأجل بناء القدرات. لقد التزمت الدانمرك بتخصيص نسبة ٠,٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. والمبادئ التوجيهية التي تحكم عملنا في مجال التعاون من أجل التنمية تضع حقوق الشباب وسعادتهم في قلب عملية التعاون من أجل التنمية.

إن عدم احترام حقوق أطفالنا يعرّض مستقبلهم للخطر، إذ لا يتسنى ضمان صحة المراهقين وسعادتهم دون الاعتناء بحقوقهم الجنسية والإنجابية، فلا تزال الآثار الناجمة عن الحمل والإنجاب تشكل أحد الأسباب الرئيسية للوفاة بين المراهقات، وبخاصة في البلدان النامية. وكثيرا ما تسبب عقلية التحريم والتعصب الأعمى ضياع الأرواح وإعاقة التدخل السريع لتصحيح الأوضاع. ولهذا، يجب الأخذ في الاعتبار لحقوق واحتياجات المراهقين.

إن لكل الأطفال حقوقا، بغض النظر عن الجنس والخلفية الاقتصادية والعرقية. إلا أن الأطفال المعاقين والذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو شعوب أصلية لهم حقوق خاصة يجب مراعاتها. وللأسف، لا يزال الظلم والتفرقة يشكلان عائقا أساسيا أمام بناء عالم صالح للأطفال. إن التفرقة القائمة على الجنس خطيرة وواسعة الانتشار وشاملة، فالطفلة في عام ٢٠٠٧ تواجه بدرجة أكبر من ذي قبل خطر سوء التغذية والمرض والوفاة المبكرة، وحظها في القيد في المدارس الابتدائية أقل من حظ أقرانها من الذكور. كما تستمر الممارسات البغيضة مثل ختان الإناث والزواج القسري في تهديد سلامة الفتيات والشابات. والفتيات والشابات هن أيضا الضحايا الرئيسية للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والاقتصادي. وفي ذات الوقت، تتسبب الأزمات الإنسانية المتكررة والصراعات المسلحة في خلق الظروف المواتية للعنف القائم على أساس الجنس.

وختاما، أرجو أن أذكّر بالمثل القائل أن تنشئة الطفل تحتاج إلى القرية بأسرها. إن هذا المثل يبرز المسؤولية الجماعية تجاه تأمين سعادة أطفالنا. آمل أن تدرك الجمعية – هذه القرية العالمية – مسؤوليتها فتتخذ الخطوات اللازمة على وجه السرعة لبناء عالم صالح للأطفال، فهذا واجبنا نحوهم ونحو الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الآن الكلمة لصاحب السعادة السيد حامد البياتي، رئيس وفد العراق.

السيد البياتي (العراق): أود أن أتقدم، باسمي شخصيا وباسم حكومة العراق، بالتعازي لحكومة وشعب الجزائر الشقيق بمناسبة الحادث الإرهابي الذي استهدف المدنيين مؤخرا في العاصمة الجزائرية. وأود أن أشير هنا إلى أن شعب العراق عانى ويعاني من هذه الآفة الخطيرة التي تستهدف الأبرياء. وإننا ننتهز هذه الفرصة لنشجب بأقوى العبارات هذه الأفعال الإجرامية، وندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل الجهود للقضاء عليها.

واسمحوا لي أولا أن أهنئكم لعقد هذا الاجتماع الهام لاستعراض تنفيذ الإعلان الذي سبق أن اعتمدناه عام ٢٠٠٢، والذي تعهدنا فيه بأن نبني عالما صالحا للأطفال.

لقد التزمنا قبل خمس سنوات بتنفيذ المبادئ والأهداف والاستراتيجيات التي تضمنتها وثيقة إعلان ”عالم صالح للأطفال“. وها نحن اليوم نستعرض ما نفذناه منذ ذلك الوقت.

نتفق جميعا على حقيقة واحدة هي أن الاهتمام بقطاع الطفولة هو الاستثمار الأمثل والأفضل في بناء الأجيال الواعدة في مجتمعاتنا. وفي بلدي العراق، كانت هذه الحقيقة غائبة عن ذهن وخطط النظام الدكتاتوري السابق، فجعل من الأطفال أول من يدفع ثمن الحروب والسياسات غير المسؤولة على مدى ثلاثة عقود. وكان أطفال العراق أول ضحايا العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق جراء غزو الدكتاتور السابق للكويت. فعلى مدى ثلاثة عشر عاما من العقوبات كان أطفال العراق ضمن الشعب العراقي يدفعون ثمن أخطاء النظام السابق.

واليوم، وبعد سقوط النظام الدكتاتوري السابق، لا يزال أطفال العراق يعانون من آفة الإرهاب التي لا تميز بين الأطفال وغيرهم من الرجال والنساء والشيوخ، إذ يتعرض الأطفال يوميا إلى الأخطار التي تهدد حياتهم ومستقبلهم، ويتعرضون بسببها للإصابة والإعاقة والقتل يوميا. ورغم هذه المخاطر الجسيمة واليومية التي يتعرضون لها، فإنهم يتميزون بإصرارهم وتمسكهم بالحياة وبأملهم في مستقبل أفضل يليق بهم، ويحاولون، من خلال تشجيع الدولة لهم وحرص ذويهم، أن يواظبوا على دراستهم، ويبذلون الجهود من أجل مواصلة مسيرتهم التعليمية، آخذين على عاتقهم مسؤولية المشاركة في بناء العراق الجديد بما يتلاءم مع قدراتهم وإمكاناتهم.

لا بد أن أشير هنا إلى أن الحكومة العراقية ظلت الأشهر الماضية، بسبب التحسن الملحوظ في الوضع الأمني في العراق بشكل عام وتقلص عدد الأعمال الإرهابية بشكل ملحوظ، ظلت تعمل، بالتعاون مع القوات المتعددة الجنسيات على وقف هذه العمليات الإرهابية بالكامل من أجل إفساح المجال للهيئات الاجتماعية والدولية للعمل على التقليل من المصاعب المختلفة التي تمر بها الطفولة في العراق.

وتبذل حكومة العراق جهودا حثيثة من أجل تأمين عالم صالح للأطفال. فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات في السنوات القليلة الماضية، ومن بينها تشكيل لجنة مختصة من قبل مجلس شورى الدولة تتولى دراسة البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. وقد أوصت هذه اللجنة بضرورة مصادقة العراق عليهما لعدم تعارض بنودهما مع التشريعات العراقية النافذة لكونهما مكملين لاتفاقية حقوق الطفل التي سبق أن صادق عليها العراق في عام ١٩٩٤. وننوي أيضا إصدار قانون موحد لحماية حقوق الأطفال، وسيكون بمثابة المرجع والقانون الأساسي الأول لحماية وتعزيز حقوق الطفل في العراق، والذي ينسجم مع التطورات الحالية التي تشهدها الساحة العالمية فيما يتعلق بحقوق الطفل باعتبارها الركيزة الأساسية في التعامل مع مواضيع حقوق الإنسان المختلفة. هذا فضلا عن النص على هذه الحقوق في دستورنا الدائم الذي يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة شاملة، وكفالة الدولة للفرد والأسرة – وبخاصة الطفل والمرأة. وتسعى الحكومة إلى اعتماد تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة، حسب الضرورة، للقضاء على كافة صور العنف ضد الأطفال من أجل ضمان بيئة سليمة للطفولة، والعمل على توفير عدد أكبر من مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال الذين توفي ذووهم جراء العنف الذي يشهده العراق. وإعادة النظر في تخصيصات الموارد الموجهة لهذه المؤسسات، والعمل على إنهاء جميع صور تجنيد الأطفال. ولا يفوتني أن أسلط الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحماية حقوق الطفل، التي

تعمل بنشاط في العراق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة في حماية وتعزيز حقوق الطفل العراقي.

كما أود أن أشير إلى أن حكومة بلادي وجهت دعوة رسمية إلى السيدة كومار اسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة لزيارة العراق والاطلاع عن كثب على حالة الأطفال في العراق، والجهود والإجراءات التي تبذلها الحكومة العراقية للارتقاء بواقع الطفولة في البلاد.

لقد اعتمدت اللجنة الثالثة في دورتها الحالية مشروع القرار المتعلق بحقوق الطفل، والذي يؤمل أن يتم اعتماده قريبا في الجمعية العامة. وبذلك تكون الجمعية العامة قد أقرت ولاية الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وقد صوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار لما ينطوي عليه من أهمية حيوية في تعزيز حقوق الطفل ونتمنى أن يضفي زخما أكبر على مسألة العنف ضد الأطفال بكل أشكاله، وبالأخص ضحايا الأعمال الإرهابية.

وفي الختام، أقول إن حكومة بلادي، تناشد، من هذا المنبر، المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، أن تستمر في التعاون مع المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية للارتقاء بواقع الأطفال في العراق ومساعدتهم على التخفيف من معاناتهم.

وأخيرا، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجميع الدول الشقيقة والصديقة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي مدت يد العون لأطفال العراق لمساعدتهم على تجاوز الظروف التي يمرون بها، آملين أن تتواصل هذه الجهود لتحقيق الإعلان الذي اعتمدناه منذ خمس سنوات فيما يتعلق ببناء عالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة إنكتسيتسيغ أوشير، رئيسة وفد منغوليا.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن إدانته، بأقوى العبارات الممكنة، للهجمات الإرهابية التي ارتكبت قبل يومين في الجزائر. ونعرب للجزائر حكومة وشعبا، وللأمين العام للأمم المتحدة، عن صادق تعاطفنا وتضامننا في الخسارة الفادحة في الأرواح البشرية البريئة، بما في ذلك المدنيون والموظفون المدنيون الدوليون.

وعلى مدى اليومين الماضيين، جددنا التأكيد على التزامنا بالتنفيذ التام للإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدا في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة. وبينما نقيّم التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الماضية في المجالات الرئيسية الأربعة لخطة العمل، من المشجع أن تقدما هاما قد تحقق. غير أنه يجب علينا أن نقر أيضا بأن العديد من التحديات المعقدة ما زالت قائمة وتتطلب إرادة سياسية متجددة لتكثيف جهودنا صوب جعل العالم صالحا حقا للأطفال. وسيعطي تنفيذ خطة العمل دفعة قوية أيضا للوفاء بالتزاماتنا بموجب الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أخذت منغوليا مأخذ الجد الالتزام الذي تعهدت به في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج العمل الوطني لديها المعني بحماية الأطفال وتنميتهم، للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٠، باعتباره وثيقة سياسية رئيسية تكيف الأهداف المحددة في خطة العمل ”عالم صالح للأطفال“ مع السياق الوطني. وتشمل خطة العمل الوطنية لدينا أهدافا ومقاصد محددة في إطار ستة مجالات، وهي، الإصلاحات القانونية المراعية للأطفال، والبيئة الصحية والسليمة للأطفال، والتعليم الجيد لتنمية الأطفال، وحماية الطفل القائمة على أساس

الأسرة، ومشاركة الأطفال والمراهقين وحصولهم على المعلومات، وبناء قدرات المنظمات الوطنية التي تعمل باسم الأطفال.

وقد أنيطت مسؤولية التنفيذ والتنسيق العامين لجميع الأنشطة في إطار خطة عملنا الوطنية بالهيئة الوطنية المعنية بالأطفال، وهي وكالة تنفيذية تابعة للحكومة، التي تقوم، بدورها، بعمل أمانة المجلس الوطني للأطفال، الذي يترأسه رئيس وزراء منغوليا. وعلى الصعيد المحلي، يضطلع محافظو الأقاليم بمسؤولية تنفيذ خطط العمل المحلية التي وضعت في إطار خطة العمل الوطنية.

وفي مجال إيجاد بيئة قانونية مراعية للأطفال، نُقح عدد من القوانين القائمة من أجل كفالة اتساقها مع الصكوك الدولية ذات الصلة التي تعتبر منغوليا طرفا فيها. فعلى سبيل المثال، في أعقاب مصادقة منغوليا، عام ٢٠٠٢، على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، تم تعديل قانوننا الوطني المعني بحماية الأطفال ليشمل أحكاما جديد بغية حماية الأطفال من البيع والاتجار، والاسترقاق، والاستغلال، والعنف، والإيذاء، والإهمال.

وعُدل أيضا القانون الجنائي ليشمل فصلا جديدا بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والأسر والقيم الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تم البدء بمجموعة من القوانين والنظر لتعزيز رفاه الأطفال وحماية حقوقهم على نحو أفضل، بما في ذلك قوانين لمكافحة العنف المترلي، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والوقاية من الاختلال الناجم عن نقص اليود، والأمن الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، وأحكام مالية معنية بالأطفال والأسر، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي إطار الأهداف المتعلقة بالصحة، تم تخفيض مستويات سوء التغذية لدى الأطفال. كما خُفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بصورة كبيرة. وابتداء من عام ٢٠٠٥، تراوحت معدلات تحصين الرضع بين ٩٧ و ٩٩ في المائة، مما أدى إلى تخفيض نسبة انتشار الأمراض المعدية.

كما أُحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع، بازدياد أعداد الأطفال المسجلين الآن في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية. وعلاوة على ذلك، سيُحسن تنفيذ الخطة الرئيسية المعنية بقطاع التعليم، للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥، الوصول إلى نظام التعليم الوطني، ونوعيته، وقدرته على التنافس.

واتخذت حكومة بلدي عددا من المبادرات ذات الأثر السريع الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الأطفال. وتشمل تلك المبادرات منح تعويض شهري لكل طفل من أطفال منغوليا – البالغ عددهم مليون طفل، أو حوالي نصف العدد الإجمالي للسكان – فضلا عن منح دعم مالي غير متكرر للأزواج الجدد والمواليد الجدد، والبدء ببرنامج للوجبات المدرسية المجانية لأطفال المدارس الابتدائية.

وقد حدد استعراض تنفيذ خطة عملنا الوطنية، بعد انقضاء خمس سنوات على وضعها، عددا من التحديات، سواء القائمة أو الناشئة، التي تواجه منغوليا في جهودها لتعزيز وحماية حقوق الأطفال. ولا بد من الإشارة إلى تخفيض الفقر باعتباره أحد المصادر الرئيسية للقلق. ولا يزال ثلث سكان بلدنا يعيش تحت خط الفقر. وتواجه الأُسر ذات العدد الكبير من الأطفال التي يعيلها أحد الوالدين خطرا كبيرا بالانزلاق إلى الفقر. وعلاوة على ذلك، إن حماية الأطفال في الظروف الصعبة والأطفال المعاقين والحد من عمل الأطفال من بين التحديات الكبيرة التي تتطلب

إجراءات أكثر تحديدا تُتَخذ على مستوى السياسات على الصعيد الوطني .

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد تصميم بلدي القوي على ألا يألو أي جهد لتنفيذ الأهداف والمقاصد الواردة في الإعلان وخطة العمل عن طريق بذل جهودنا الوطنية – فضلا عن تعاوننا المستمر مع الدول الأعضاء الأخرى، ومنظمات منظومة الأمم المتحدة، خصوصا منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الجمعية العامة أن المراقبة، عن الاتحاد الأفريقي طلبت أن تُعطى الكلمة كمتكلم أخير خلال هذه المناقشة الصباحية. وأفهم أن المراقبة عن الاتحاد الأفريقي مضطرة إلى مغادرة نيويورك في وقت مبكر من بعد ظهر هذا اليوم. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق، دون أن يشكل ذلك سابقة، على الاستماع إلى مراقبه الاتحاد الأفريقي بوصفها المتكلم الأخير في مناقشة هذا الصباح؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة بيانس غاوانان، مفوضة الشؤون الاجتماعية ورئيسة الوفد المراقب للاتحاد الأفريقي.

السيدة غاوانان (الاتحاد الأفريقي) (تكلمت بالانكليزية): تود مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضم صوتها إلى الذين قدموا تعازيهم إلى الجزائر حكومة وشعبا، وهي إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد وأسرة الأمم المتحدة، بشأن المأساة التي وقعت مؤخرا.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للبيان الذي أدلى به السيد توريه، رئيس مالي، وبوجه خاص لتفانيه في سبيل أطفال أفريقيا وصداقته معهم. كما أود أن أعرب عن امتناني لوزير شؤون المرأة والأطفال في غانا، الذي مثّل رئيس الاتحاد الأفريقي، على البيان الذي أدلى به باسم الدول الأعضاء الـ ٥٣ في الاتحاد الأفريقي.

لم يكن بإمكان أفريقيا أن تكون مستعدة على هذا النحو لهذا الاجتماع لولا استضافة مصر للمنتدى الأفريقي الثاني بشأن مستقبل الأطفال لاستعراض برنامج ”أفريقيا صالحة للأطفال“ بوصفه إسهامنا في الجلسات العامة المعقودة هذا الأسبوع. وفي ذلك الصدد، يجب أن نوجه التحية إلى سيدة مصر الأولى ليس على رعايتها المنتدى فحسب، بل على الحملة التي قادتها باسم أطفال أفريقيا.

كما أود أن أُذكّر وأُشيد بجميع الجهود التي بذلتها جميع المنظمات والأفراد في تعزيز حماية حقوق الأطفال وضمان بقائهم ونموهم ومشاركتهم.

وبقيادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، عززت الأمم المتحدة حقوق الأطفال ورفاههم في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، حيث أنها في أمس الحاجة إلى ذلك.

واسمحوا لي أن أُحيي السيد، نائب المدير التنفيذي لليونيسيف، الذي عمل لمصلحة أطفال العالم على مدى أكثر من ثلاثة عقود حتى تقاعده أمس.

والعديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عملت بدون كلل من أجل الأطفال على مختلف الصُعُد، وفي كثير من الأحيان في ظروف غير آمنة، من أجل حماية الأطفال وتوفير الخدمات لهم. وأود أن أثني عليهم لقيامهم بذلك.

إن الأطفال بحكم صِغر سنهم واعتمادهم علينا نحن الكبار خلال نشأتهم ونموهم يعني الشيء الكثير. فبالإضافة إلى الاحتياجات اليومية الضرورية لنشأة الأطفال ونموهم

الـصحيين، فهـم يحتـاجون إلى العطـف والحنـان ويتوقـون إليهما.

لقد اجتمعنا هنا في عام ٢٠٠١ والتزمنا بجعل العالم موئلا أفضل لأطفالنا. وقد بُذلت جهود عديدة لكفالة ذلك. وعقد رؤساء دول الاتحاد الأفريقي مناقشة خاصة بشأن بقاء الأطفال واعتمدوا إعلان سرت بشأن الأطفال. وقد وضع نداء أبوجا لتوفير إمكانية وصول شاملة إلى الخدمات المرتبطة بفيروس المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا الأطفال في قلب الجهود ولوضح الإجراءات المتعلقة بالأيتام والأطفال الضعفاء. ويظل الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الأطفال الأفريقيين ورفاههم الخطة الأفريقية الأهم. وتم التصديق مؤخرا، في قمة لشبونة، على خطة عمل الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال.

ومفوضية الاتحاد الأفريقي، إدراكا منها لضُعف الطفلة واستجابة لنداء سيدة مصر الأولى، تعمل، بالتعاون مع شركائها، على تنظيم مؤتمر بشأن ختان الإناث في العام القادم. والغرض من المؤتمر ليس مناقشة الجوانب السلبية لتلك الممارسة فحسب، بل، والأهم من ذلك، الاحتفال بالمنجزات في مكافحتنا لتلك الممارسة الضارة.

كما أجرينا دراسة على نُظُم الحماية الاجتماعية لكفالة أن تتمتع كل الجماعات الضعيفة والمُهمّشة، وخاصة الأطفال، بالحماية والرعاية.

وخلال المنتدى الأفريقي، الذي عُقد في مصر قبل شهر، تحدث الوزراء الأفريقيون والشركاء بصدق وصراحة عن التقدم المحرز وأوجه القصور. وتعهدوا مرة أخرى بتنفيذ الالتزامات التي قطعوها في عام ٢٠٠١ ومعالجة المسائل الناشئة. وقد عقد الأطفال الأفارقة مشاورات وطنية وإقليمية وقدموا إسهاماتهم في مناقشات المنتدى. واستمع الوزراء إلى الأطفال وهم يحثون على أنه ينبغي ألا يكون هناك مزيد من القرارات دون حلول.

وفي أعقاب اعتماد الوزراء نداء إلى الإسراع بالإجراءات، قال الأطفال ما يلي: إذا أردنا الإسراع بالإجراءات، فلتوكل إلى من يجري بسرعة. وينبغي ألا يموت مزيد من الأطفال أو يصابوا بالإعاقة لأسباب يمكن الوقاية منها؛ وينبغي أن يوضع حدا للإساءة إليهم، واستغلالهم، والاتجار بهم، وإهمالهم؛ وينبغي ألا يبلغوا سن الرشد وهم يعتنون بالمرضى من أقاربهم أو أخوتهم وأخواتهم؛ وينبغي ألا يلعبوا بالأسلحة وإنما بالدمى. لقد آن الأوان للعالم أن يفي بوعده.

وكما أسهمت أفريقيا في المناقشة التي دارت في عام ٢٠٠١، تأتي إلى هذه الجلسة بموقف أفريقي يتلخص في الدعوة إلى العمل. وتتجسد بالمثل أولويات الدعوة في الأولويات المحددة لهذه الجلسة. وأود أن أناشد الجمعية استخدام الدعوة إلى الإسراع في الإجراءات بوصفها وثيقة مرجعية لمناقشاتها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.